

أثر متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع الحكومية في المملكة العربية السعودية

إعداد الطالب

بدر مسلم مغيص الشمري

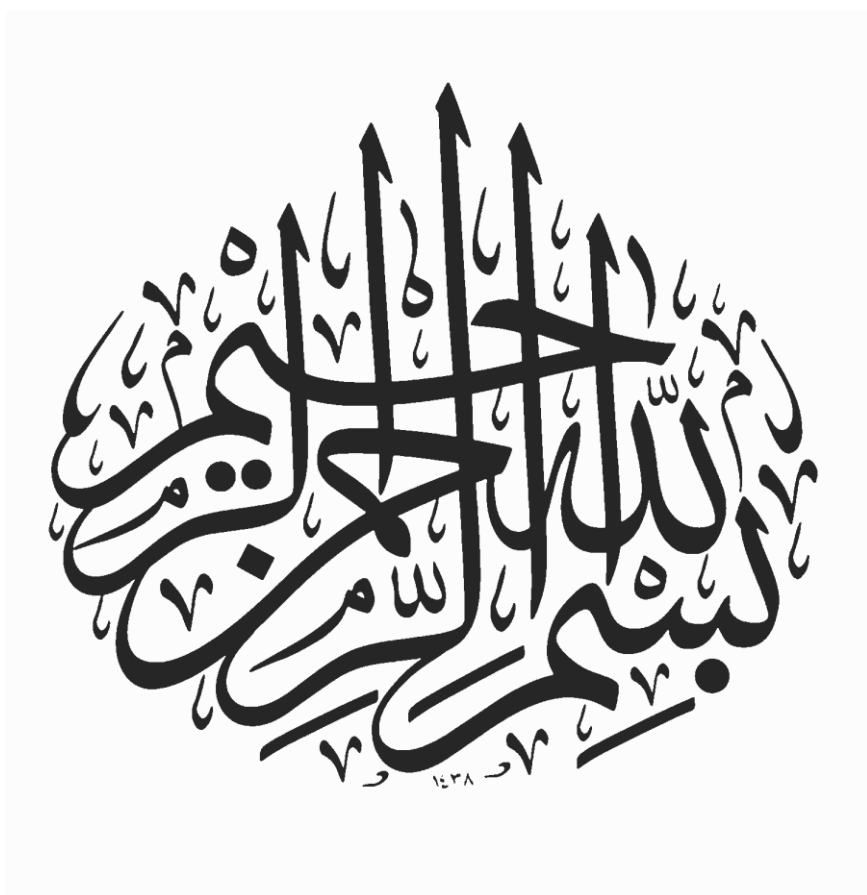
الرقم الأكاديمي/253001185

إشراف:

الدكتور/فايز جراد

الدكتور / الفیصل عبد الحمید

العام الدراسي: 2026



اهداء

أهدي هذا العمل إلى والديّ العزيزين، اللذين كأنا لي مصدر دعم وإلهام طوال حياتي. إلى والدتي، التي كأنت لي الحافز الدائم بتشجيعها ومحبتها، وإلى والدي، الذي علمني معنى المثابرة والعمل الجاد. إلى زوجتي الغالية، التي كأنت لي الشريك والداعم في كل خطوة من هذه الرحلة، أهدي هذا الإنجاز تقديرًا لجهودها وتضحياتها وصبرها اللامحدود.

وإلى أساتذتي الأفاضل، اللذين قدموا لي كل ما يمكن من علم ونصح وإرشاد، وكانوا لي خير مرشدين ومعلمين، أهدي هذا العمل تعبيرًا عن اعترافي بجميلهم.

إلى زملائي وأصدقائي، اللذين وقفوا بجانبني وكانوا لي عونًا وسندًا، أهدي هذا العمل كتعبير عن شكري وامتناني لكل الدعم والتشجيع اللذين تلقيتهم منكم.

وأخيرًا، أهدي هذا العمل لكل من ساهم في نجاحي ودعمني على مدار هذه الرحلة، سائلًا الله أن يجعل هذا الإنجاز خطوة نحو تحقيق المزيد من النجاح والتقدم.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيد الخلق محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى والديّ العزيزين، اللذين كُنا لي الدعم الأكبر والأساس في كل مراحل حياتي. أن إيمانهما بي ودعمهما المتواصل كُنا الدافع وراء هذا الإنجاز.

كما أعبر عن عميق امتناني لزوجتي الغالية، التي كُنت لي الشريك والسند في هذه الرحلة. كُنا لنفهمها ودعمها وصبرها دور كبير في تحقيق هذا العمل.

أشكر أساتذتي الأفاضل، وبالأخص مشرفي الكريم، على توجيهاتهم السديدة وإرشاداتهم القيمة التي ساعدتني على تطوير هذا البحث وإتمامه بنجاح.

د. الفيصل عبد الحميد محمد حسن

د. فايز جراد

أود أيضًا أن أشكر زملائي وأصدقائي، الذين كانوا لي خير رفاق وداعمين، وشاركوا معي التحديات والنجاحات. أن دعمهم وتشجيعهم كُنا لهما الأثر الإيجابي في تجاوز العقبات وتحقيق هذا النجاح. وفي الختام، أتوجه بالشكر لكل من ساهم بأي شكل في أنجاز هذا العمل، وكل من قدم لي الدعم أو التشجيع. أسأل الله أن يوفقنا جميعًا لما فيه الخير، وأن يجعل هذا العمل نافعًا ومثمرًا.

جدول المحتويات

المحتويات

3	اهداء
4	شكر وتقدير
7	المستخلص
9	المقدمة
11	مشكلة الدراسة
12	أهمية الدراسة
13	أهداف الدراسة
20	المحور الأول: الإطار النظري
25	المحور الثاني: الدراسات السابقة
25	مقدمة
25	أولاً: الدراسات المتعلقة بالمحتوى المحلي
28	ثانياً: الدراسات التي تناولت أثر متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع
30	ثالثاً: التعليق على الدراسات السابقة
31	رابعاً: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة
32	خامساً: الفجوة البحثية وتميز الدراسة الحالية
44	ثانياً: تحليل محاور الدراسة
45	المحور الثاني: مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي ومتابعتها
47	المحور الثالث: التحديات والآثار المصاحبة لتطبيق متطلبات المحتوى المحلي
49	المحور الرابع: أثر تطبيق متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع الحكومية
51	ثالثاً: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة
54	أولاً: نتائج الدراسة
55	ثانياً: التوصيات
56	المراجع العربية
59	طبيعة المشاركة في المشروع
60	المسمى الوظيفي

المشاريع	60
عدد المشاريع التي شاركت فيها وتطبق متطلبات المحتوى المحلي؟	60
تطبيق متطلبات المحتوى المحلي عند إغلاق المشروع	62
الملخص Abstract	68

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع الحكومية في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال قياس مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي ومتابعتها، والتعرف على أبرز التحديات والآثار المصاحبة لتطبيقها، وأثرها في أداء المشاريع الحكومية.

وتتبع أهمية الدراسة من أهمية المحتوى المحلي بوصفه أحد الممكنات الرئيسة لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 ودوره في تعزيز القيمة الاقتصادية المضافة، وتنمية القدرات الوطنية، ورفع كفاءة الإنفاق في المشاريع الحكومية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، وتم استخدام الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات من عينة بلغت (54) مستجيباً من العاملين في الجهات الحكومية، ومكاتب الاستشارات الهندسية وشركات التنفيذ والموردين ممن يرتبط عملهم بتطبيق متطلبات المحتوى المحلي في المشاريع الحكومية ، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS) بالاستعانة بالأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية المناسبة، ومن أبرزها المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل ألفا كرونباخ ، ومعامل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار الخطي البسيط.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من أبرزها أن مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي ومتابعتها في المشاريع الحكومية جاء بمستوى مرتفع كما أظهرت النتائج أن مستوى التحديات والآثار المصاحبة لتطبيق متطلبات المحتوى المحلي جاء بمستوى مرتفع مع وجود آثار إيجابية تمثلت في دعم التوظيف الوطني وتنمية القدرات البشرية، إلى جانب تحديات مرتبطة بالأعباء الإدارية ومرونة التنفيذ. كذلك أظهرت النتائج أن أثر تطبيق متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع الحكومية جاء بمستوى مرتفع، كما بينت وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع الحكومية، مما أدى إلى قبول الفرضية الرئيسة للدراسة.

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها أوصت الدراسة بضرورة تعزيز آليات متابعة تطبيق متطلبات المحتوى المحلي ومعالجة حالات عدم الالتزام أثناء تنفيذ المشاريع، وتبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بتطبيقها، وتعزيز قدرات الموردين والمنتجات الوطنية، وتطوير مؤشرات أداء لقياس أثر تطبيق متطلبات المحتوى المحلي بصورة دورية، بما يسهم في رفع كفاءة تنفيذ المشاريع الحكومية وتعظيم الأثر الاقتصادي والتموي للمحتوى المحلي.

الفصل الأول

المقدمة

تعد المشاريع الحكومية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تسهم في تطوير البنية التحتية، وتحسين جودة الخدمات العامة، ودعم النمو الاقتصادي، ورفع مستوى جودة الحياة. كما تمثل وسيلة رئيسة لتنفيذ الخطط التنموية وتحويل السياسات العامة إلى مشروعات وبرامج تنعكس آثارها على المجتمع والاقتصاد الوطني. ويقاس نجاح هذه المشاريع بمدى قدرتها على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، من خلال الالتزام بالوقت المحدد والتكلفة المعتمدة وجودة المخرجات وتحقيق القيمة المضافة، لذلك أصبح تطوير أداء المشاريع الحكومية من الأولويات التي تحظى باهتمام الحكومات لما لذلك من أثر مباشر في تعظيم الاستفادة من الموارد العامة وتحقيق التنمية المستدامة.

وانطلاقاً من هذا الاهتمام، أولت المملكة العربية السعودية تطوير المشاريع الحكومية ورفع كفاءة إدارتها اهتماماً كبيراً ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030 التي ركزت على تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي، وتحسين جودة الخدمات ورفع مستوى الشفافية والمساءلة بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات الحكومية (رؤية المملكة 2030). كما أسهمت برامج الرؤية ومبادراتها في تطوير الأنظمة والإجراءات الحكومية، وتحسين إدارة المشاريع. ورفع كفاءة تنفيذ المبادرات التنموية بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ويعزز من قدرة الجهات الحكومية على تحقيق مستهدفاتها الاستراتيجية.

وفي إطار الجهود الرامية إلى تعظيم الأثر الاقتصادي للمشاريع الحكومية برز مفهوم المحتوى المحلي باعتباره أحد الممكنات الرئيسة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز مساهمة الإنفاق الحكومي في دعم الاقتصاد الوطني. ويهدف المحتوى المحلي إلى تعظيم الاستفادة من الموارد والقدرات الوطنية من خلال دعم المنتجات الوطنية، وتمكين الكفاءات الوطنية، وتعزيز مشاركة المنشآت المحلية، بما يسهم في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني. (هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، 2021) ومن هذا المنطلق أصبح المحتوى المحلي أحد العناصر الأساسية التي تؤخذ في الاعتبار عند تخطيط وتنفيذ المشاريع الحكومية، باعتباره لا يقتصر أثره على تحقيق متطلبات تنظيمية فحسب، بل يمتد ليشمل تعزيز التنمية الاقتصادية، ورفع تنافسية القطاع الخاص، ودعم مستهدفات التنمية الوطنية.

وأنعكس الاهتمام بالمحتوى المحلي على آليات تنفيذ المشاريع الحكومية، حيث أصبحت الجهات الحكومية مطالبة بتضمين متطلبات المحتوى المحلي في مختلف مراحل دورة حياة المشروع، بدءاً من مرحلة التخطيط وإعداد وثائق المنافسة، مروراً بمرحلة الترسية والتنفيذ وانتهاء بمرحلة المتابعة والإغلاق. كما

أصبحت الجهات المنفذة والمقاولون والاستشاريون مطالبين بالالتزام بهذه المتطلبات وفق الأنظمة واللوائح المنظمة، بما يحقق التكامل بين أهداف المشروع ومتطلبات المحتوى المحلي. ويستدعي ذلك وجود تنسيق مستمر بين مختلف الأطراف ذات العلاقة إلى جانب تطبيق إجراءات واضحة للمتابعة والقياس، لضمان تحقيق المستهدفات وتعظيم القيمة الاقتصادية الناتجة عن الإنفاق الحكومي.

ومع التوسع في تطبيق المحتوى المحلي أصبح من المرجح أن تنعكس هذه المتطلبات على مختلف جوانب تنفيذ المشاريع الحكومية، نظراً لارتباطها بعدد من الأطراف المشاركة في المشروع مثل الجهة الحكومية، والمقاول المنفذ، والاستشاري، والموردين، وقد يمتد هذا الانعكاس إلى جوانب متعددة من بينها إجراءات التعاقد وتوافر المنتجات الوطنية، وتكاليف التنفيذ، وسلاسل الإمداد والموارد البشرية ونقل المعرفة، الأمر الذي قد ينعكس في نهاية المطاف على أداء المشروع. إلا أن طبيعة هذا الأثر وحجمه قد يختلف باختلاف نوع المشروع وآلية تطبيق متطلبات المحتوى المحلي ومستوى الالتزام بها ورغم تنامي الاهتمام بموضوع المحتوى المحلي فإن الدراسات التي تناولت أثره على أداء المشاريع الحكومية في السياق السعودي لا تزال محدودة ولا سيما الدراسات التي بحثت العلاقة بين مستوى تطبيق هذه المتطلبات وأداء المشاريع الحكومية من مختلف الجوانب. ويبرز ذلك الحاجة إلى إجراء المزيد من الدراسات العلمية التي تسهم في توضيح طبيعة هذه العلاقة وتقديم نتائج يمكن الاستفادة منها في دعم متخذي القرار وتطوير الممارسات المرتبطة بتطبيق متطلبات المحتوى المحلي في المشاريع الحكومية.

وأنطلاقاً مما سبق، تركز هذه الدراسة على بحث أثر متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع الحكومية في المملكة العربية السعودية، من خلال دراسة العلاقة بين مستوى تطبيق هذه المتطلبات وأداء المشاريع الحكومية، بما يسهم في توفير نتائج علمية يمكن الاستفادة منها في تطوير الممارسات المرتبطة بالمحتوى المحلي دون افتراض مسبق لطبيعة هذا الأثر.

مشكلة الدراسة

شهدت المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة توسعاً في تطبيق متطلبات المحتوى المحلي على المشاريع الحكومية بما يشمل استخدام المنتجات الوطنية وتوطين الوظائف ونقل المعرفة وتعزيز مشاركة المنشآت المحلية، وذلك في إطار تحقيق مستهدفات التنمية الوطنية وتعظيم الأثر الاقتصادي للإنفاق الحكومي. وقد انعكس هذا التوجه على مختلف مراحل دورة حياة المشروع، بدءاً من إعداد وثائق المنافسة وطرحها، مروراً بمرحلة الترسية والتنفيذ وانتهاء بمرحلة المتابعة والإغلاق الأمر الذي جعل الالتزام بمتطلبات المحتوى المحلي جزءاً أساسياً من متطلبات تنفيذ المشاريع الحكومية.

وتتبع أهمية دراسة هذا الموضوع من الطبيعة المزدوجة لمتطلبات المحتوى المحلي إذ تنظر إليها الجهات الحكومية باعتبارها إحدى الأدوات الإستراتيجية لتعزيز القيمة الاقتصادية للإنفاق العام وتحقيق مستهدفات التنمية، في حين قد يترتب على تطبيقها تحديات من وجهة نظر بعض المقاولين والاستشاريين تتعلق بتوافر المنتجات الوطنية ومرونة سلاسل الإمداد وآليات التنفيذ والالتزام بالمتطلبات التنظيمية، وفي المقابل يرى آخرون أن هذه المتطلبات تمثل فرصة لدعم القدرات الوطنية وتعزيز استدامة سلاسل التوريد المحلية. ويعكس هذا التباين في وجهات النظر الحاجة إلى دراسة موضوعية تقيس الأثر الفعلي لتطبيق متطلبات المحتوى المحلي دون افتراض مسبق لطبيعته.

وعلى الرغم من الأهداف الاقتصادية والتنموية المرجوة من تطبيق متطلبات المحتوى المحلي تشير بعض التقارير إلى أن تطبيق هذه المتطلبات قد يرتبط بعدد من التحديات التي قد تنعكس على تنفيذ المشاريع الحكومية مثل توافر المنتجات الوطنية وإدارة سلاسل الإمداد وتكاليف التنفيذ ومستوى التنسيق بين الجهة الحكومية، والمقاول، والاستشاري، والموردين. كما قد تختلف طبيعة هذه الآثار باختلاف نوع المشروع ومستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي وآليات متابعتها الأمر الذي يستدعي دراستها بصورة علمية ومنهجية.

ورغم التوسع في تطبيق متطلبات المحتوى المحلي فإن الدراسات التي تناولت أثر هذه المتطلبات على أداء المشاريع الحكومية في المملكة العربية السعودية لاتزال محدودة ولا سيما الدراسات التي بحثت العلاقة بين مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي وأداء المشاريع الحكومية بصورة مباشرة. كما ركزت معظم الأدبيات على الجوانب التنظيمية أو الاقتصادية للمحتوى المحلي دون التوسع في قياس أثره على أداء المشاريع الحكومية من منظور تطبيقي يراعي اختلاف طبيعة المشاريع وتعدد الأطراف المشاركة في تنفيذها الأمر الذي يبرر وجود فجوة بحثية تستدعي مزيداً من الدراسة والتحليل.

وأنطلاقاً من ذلك تبرز الحاجة إلى دراسة أثر متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع الحكومية بصورة علمية، بهدف قياس طبيعة العلاقة بين مستوى تطبيق هذه المتطلبات وأداء المشاريع الحكومية، بما يسهم في توفير نتائج علمية يمكن الاستفادة منها في دعم متخذي القرار وتطوير الممارسات المرتبطة بتطبيق متطلبات المحتوى المحلي، وتعزيز المعرفة العلمية في هذا المجال.

وبناءً على ما سبق يمكن صياغة الدراسة في السؤال الآتي:

ما أثر مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع الحكومية في المملكة العربية السعودية؟

أهمية الدراسة

1- الأهمية العلمية

تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية من تناولها أحد الموضوعات التي حظيت باهتمام متزايد في المملكة العربية السعودية، والمتمثل في أثر متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع الحكومية. كما تتبع أهميتها من محدودية الدراسات التطبيقية التي تناولت هذه العلاقة بصورة مباشرة في البيئة الحكومية السعودية، الأمر الذي يجعل هذه الدراسة إضافة علمية يمكن أن تسهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بالمحتوى المحلي وإدارة المشاريع الحكومية. ومن المتوقع أن تسهم نتائج هذه الدراسة في توفير معرفة علمية وتطبيقية يمكن الاستناد إليها في إجراء دراسات مستقبلية.

2- الأهمية العملية

تتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة في إمكانية الاستفادة من نتائجها في دعم الجهات الحكومية عند تطوير الممارسات المرتبطة بتطبيق متطلبات المحتوى المحلي في المشاريع الحكومية، بما يسهم في تعزيز كفاءة التطبيق ودعم اتخاذ القرارات المبنية على الأدلة. كما يمكن أن يستفيد منها مسؤولو إدارة المشاريع والعقود والمشتريات والمحتوى المحلي، إضافة إلى المقاولين والاستشاريين، من خلال فهم طبيعة العلاقة بين مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي وأداء المشاريع الحكومية، والاستفادة من النتائج في تحسين التخطيط والتنفيذ والمتابعة. كذلك قد تسهم نتائج الدراسة في دعم الجهات التنظيمية ذات العلاقة عند تطوير الأدلة الإرشادية والسياسات المرتبطة بالمحتوى المحلي استناداً إلى نتائج علمية مستمدة من الواقع التطبيقي.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بصفة رئيسية إلى قياس أثر مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع الحكومية في المملكة العربية السعودية، من خلال دراسة واقع تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في المشاريع الحكومية من وجهة نظر عينة الدراسة، وتحليل طبيعة العلاقة بين مستوى تطبيق هذه المتطلبات وأداء المشاريع الحكومية، بما يسهم في توفير نتائج علمية يمكن الاستفادة منها في تطوير الممارسات المرتبطة بالمحتوى المحلي، ودعم متخذي القرار في الجهات الحكومية.

وينتج عن هذا الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية، تتمثل فيما يلي:

1- التعرف على مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في المشاريع الحكومية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر عينة الدراسة.

ويهدف هذا الهدف إلى قياس مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في مختلف مراحل تنفيذ المشاريع الحكومية كما يدركه أفراد عينة الدراسة والتعرف على مدى الالتزام بالإجراءات والضوابط المنظمة لتطبيقها.

2- التعرف على مستوى أداء المشاريع الحكومية في ضوء المؤشرات التي تناولتها الدراسة من وجهة نظر عينة الدراسة.

ويهدف هذا الهدف إلى التعرف على مستوى أداء المشاريع الحكومية استناداً إلى المؤشرات التي تناولتها الدراسة، بما يعكس واقع أداء المشاريع في ظل تطبيق متطلبات المحتوى المحلي.

3- تقديم توصيات تسهم في تطوير تطبيق متطلبات المحتوى المحلي بما يدعم تحسين أداء المشاريع الحكومية.

ويهدف هذا الهدف إلى تقديم توصيات عملية تستند إلى نتائج الدراسة، بما يسهم في تطوير آليات تطبيق متطلبات المحتوى المحلي، ودعم الجهات الحكومية والأطراف ذات العلاقة في تحسين أداء المشاريع الحكومية.

تساؤلات الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وما شهدته المشاريع الحكومية في المملكة العربية السعودية من توسع في تطبيق متطلبات المحتوى المحلي، تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف طبيعة العلاقة بين مستوى تطبيق هذه المتطلبات وأداء المشاريع الحكومية، وذلك من خلال الإجابة على التساؤل الرئيس الآتي:

التساؤل الرئيس

ما أثر مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع الحكومية في المملكة العربية السعودية؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية، تتمثل فيما يلي:

1- ما مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في المشاريع الحكومية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر عينة الدراسة؟

ويهدف هذا التساؤل إلى التعرف على مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في المشاريع الحكومية، ومدى الالتزام بالإجراءات والضوابط المنظمة لتطبيقها في مختلف مراحل تنفيذ المشروع.

2- ما مستوى أداء المشاريع الحكومية في ضوء المؤشرات التي تناولتها الدراسة من وجهة نظر عينة الدراسة؟

ويهدف هذا التساؤل إلى التعرف على مستوى أداء المشاريع الحكومية وفق المؤشرات التي تناولتها الدراسة، بما يعكس واقع أداء المشاريع في ظل تطبيق متطلبات المحتوى المحلي.

فرضيات الدراسة

استناداً إلى مشكلة الدراسة، وأهدافها، وتساؤلاتها، تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي قد يكون له أثر في أداء المشاريع الحكومية، ويستند هذا الافتراض إلى ما أشارت إليه الأدبيات والدراسات السابقة من أهمية تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في المشاريع الحكومية، وما قد يترتب على ذلك من آثار قد تنعكس على أداء المشاريع الحكومية بصورة عامة.

كما أن متطلبات المحتوى المحلي أصبحت جزءاً من متطلبات تنفيذ المشاريع الحكومية في المملكة العربية السعودية، الأمر الذي يجعل من الضروري دراسة طبيعة العلاقة بين مستوى تطبيق هذه المتطلبات وأداء المشاريع الحكومية بصورة علمية استناداً إلى البيانات الميدانية.

ولا تفترض هذه الدراسة مسبقاً أن أثر تطبيق المحتوى المحلي سيكون إيجاباً أو سلباً وإنما تهدف إلى قياس هذا الأثر والتحقق من وجوده ومدى دلالاته الإحصائية واعتماداً على البيانات التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة، وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، وصولاً إلى نتائج موضوعية يمكن الاستفادة منها في تطوير تطبيق متطلبات المحتوى المحلي وتحسين أداء المشاريع الحكومية وأنطلاقاً من ذلك تتمثل فرضية الدراسة فيما يلي:

الفرضية الرئيسية

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع الحكومية في المملكة العربية السعودية.

وتسعى هذه الفرضية إلى اختبار مدى تأثير مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في أداء المشاريع الحكومية وذلك من خلال تحليل البيانات الميدانية التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة بنا يسهم في تحديد طبيعة هذا الأثر ومدى دلالاته الإحصائية والإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها.

النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث

نظرية أصحاب المصلحة

تُعد نظرية أصحاب المصلحة من (Stakeholder Theory) من أبرز النظريات الإدارية التي تناولت العلاقة بين المنظمة والأطراف ذات العلاقة بأنشطتها، وقد قدمها (Freeman 1984) حيث تنطلق من أن نجاح المنظمة لا يعتمد على تحقيق مصالحها الداخلية فحسب، وإنما على قدرتها على تحقيق التوازن بين مصالح جميع الأطراف المتأثرة بقراراتها وأنشطتها، بما يسهم في تحقيق الأهداف المشتركة وتعزيز الاستدامة.

وفي مجال المشاريع الحكومية تكتسب هذه النظرية أهمية خاصة نظراً لتعدد أصحاب المصلحة والمشاركين في تنفيذ المشروع. ومن أبرزهم الجهة الحكومية، الاستشاري، المقاول، والمورد حيث يعتمد نجاح المشروع على مستوى التنسيق والتكامل بين هذه الأطراف. وأنطلاقاً من ذلك فغن تطبيق متطلبات المحتوى المحلي لا يقتصر أثره على طرف واحد، بل يمتد ليشمل جميع الأطراف المشاركة في المشروع من خلال تعزيز استخدام المنتجات والخدمات الوطنية ودعم الموردين المحليين ورفع كفاءة تنفيذ المشاريع الحكومية.

مبررات اختبار النظرية

اعتمدت الدراسة على نظرية أصحاب المصلحة بوصفها الإطار النظري المناسب لتفسير العلاقة بين متطلبات المحتوى المحلي وأداء المشاريع الحكومية، وذلك لانسجامها مع طبيعة الدراسة ومتغيراتها. فقد استهدفت أداة الدراسة قياس آراء أربعة أطراف رئيسية في المشروع، وهي الجهة الحكومية، الاستشاري،

والمقاول، المورد بما يعكس تعدد أصحاب المصلحة واختلاف أدوارهم في تطبيق متطلبات المحتوى المحلي.

كما تتسجم هذه النظرية مع أهداف سياسات المحتوى المحلي، التي لا تقتصر على تحقيق الالتزام التعاقدية، وإنما تسعى إلى تحقيق قيمة اقتصادية مضافة من خلال تنمية الصناعة الوطنية، وتعزيز مشاركة الموردين المحليين، ورفع كفاءة الإنفاق، وتحقيق منافع مشتركة لجميع الأطراف ذات العلاقة.

ارتباط النظرية بمتغيرات الدراسة

استندت الدراسة إلى نظرية أصحاب المصلحة في تفسير العلاقة بين المتغير المستقل، والمتمثل في مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي، والمتغير التابع والمتمثل في أداء المشاريع الحكومية. وتتعلق الدراسة من افتراض أن نجاح تطبيق متطلبات المحتوى يعتمد على مستوى التكامل والتنسيق بين أصحاب المصلحة، وأن تحقيق التوازن بين أدوارهم ومسؤولياتهم يسهم في تحسين أداء المشاريع الحكومية، في حين قد يؤدي ضعف التنسيق أو محدودية مشاركة بعض الأطراف إلى ظهور تحديات تؤثر في الوقت والتكلفة والجودة وكفاءة تنفيذ المشروع.

بناء على ذلك تمثل نظرية أصحاب المصلحة الإطار النظري الذي استندت إليه الدراسة في تفسير نتائجها وربط العلاقة بين مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي وأثره في أداء المشاريع الحكومية، بما يتوافق مع طبيعة المشكلة البحثية وأهداف الدراسة.

النموذج المفاهيمي للدراسة

يوضح الشكل (1-2) النموذج المفاهيمي للدراسة الذي يربط بين المتغير المستقل (مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي) والمتغير التابع (أداء المشاريع الحكومية بأبعاده الثلاثة: الوقت والتكلفة والجودة) وفي ضوء الإطار النظري المفسر المتمثل في نظرية أصحاب المصلحة، والتي تفترض أن العلاقة بين المتغيرين تتأثر بمدى تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المشاركة في المشروع الحكومي (الجهة الحكومية، والاستشاري، والمقاول، والمورد).

النموذج المفاهيمي للدراسة



الإطار النظري المُفسَّر: نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory)

توازن مصالح الأطراف المشاركة في المشروع: الجهة الحكومية، والاستشاري، والمقاول، والمورد

شكل رقم (1-2) النموذج المفاهيمي للدراسة

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

مقدمة

يُعد الإطار النظري والدراسات السابقة من الركائز الأساسية في الدراسات العلمية، إذ يسهمان في بناء الأساس المعرفي للدراسة، وتفسير متغيراتها، وإبراز الجهود العلمية السابقة في موضوع البحث، بما يدعم تحليل النتائج ومناقشتها في ضوء الأدبيات ذات الصلة. كما يساعد الإطار النظري في توضيح المفاهيم الرئيسية للدراسة وبيان العلاقة بين متغيراتها، بينما تسهم الدراسات السابقة في تحديد ما توصلت إليه البحوث السابقة، والكشف عن الفجوات البحثية التي تستدعي مزيداً من الدراسة والتحليل.

ونظراً لأن الدراسة الحالية تتناول أثر متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع الحكومية في المملكة العربية السعودية، فإن الفصل يركز على استعراض الجوانب النظرية المرتبطة بمتطلبات المحتوى المحلي في المشاريع الحكومية، من خلال بيان مفهومها، والأساس النظامي الذي يحكم تطبيقها، ومراحل تنفيذها خلال دورة حياة المشروع، والأطراف المعنية بتطبيقها، إضافة إلى الأدوات المستخدمة في قياسها ومتابعتها. كما يتناول مفهوم المشاريع الحكومية وأدائها، مع التركيز على أبعاد الأداء التي اعتمدتها الدراسة والمتمثلة في الوقت، والتكلفة، والجودة، بوصفها الأبعاد الرئيسية التي يمكن من خلالها قياس أداء المشاريع الحكومية.

ويتناول هذا الفصل العلاقة النظرية بين متطلبات المحتوى المحلي وأداء المشاريع الحكومية، من خلال مناقشة الكيفية التي قد تنعكس بها متطلبات المحتوى المحلي على تنفيذ المشاريع الحكومية، والعوامل التي قد تؤثر في هذه العلاقة، دون افتراض مسبق لطبيعة هذا الأثر، تمهيداً لتفسير النتائج التي ستوصل إليها الدراسة الميدانية ومقارنتها بما ورد في الأدبيات ذات الصلة.

وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين؛ يتناول المبحث الأول الإطار النظري للدراسة من خلال ثلاثة مطالب، يتمثل أولها في متطلبات المحتوى المحلي في المشاريع الحكومية، ويتناول الثاني المشاريع الحكومية وأدائها، بينما يناقش الثالث العلاقة بين متطلبات المحتوى المحلي وأداء المشاريع الحكومية.

أما المبحث الثاني فيستعرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، ويحلل نتائجها، ويبين أوجه الاستفادة منها، وصولاً إلى تحديد الفجوة البحثية التي تنطلق منها الدراسة الحالية، بما يسهم في بناء إطار علمي متكامل يدعم تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها.

المحور الأول: الإطار النظري

يمثل الإطار النظري الأساس العلمي الذي تستند إليه الدراسة في تفسير متغيراتها وتحليل العلاقة بينها، إذ يتيح استعراض المفاهيم والأدبيات والأنظمة ذات الصلة بموضوع البحث، بما يسهم في بناء إطار معرفي يساعد على تفسير النتائج التي سيتم التوصل إليها في الجانب التطبيقي.

ونظراً لأن الدراسة الحالية تبحث في أثر متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع الحكومية في المملكة العربية السعودية فإن هذا البحث يركز على استعراض الجوانب النظرية المرتبطة بمتطلبات المحتوى المحلي والمشاريع الحكومية وأداء المشاريع الحكومية إضافة إلى توضيح العلاقة النظرية بين هذه المتغيرات. بما يسهم في بناء أساس علمي يدعم تحقيق أهداف الدراسة والاجابة عن تساؤلاتها.

المطلب الأول: متطلبات المحتوى المحلي في المشاريع الحكومية

تُعد متطلبات المحتوى المحلي أحد العناصر الرئيسية التي أصبحت تحكم تنفيذ المشاريع الحكومية في المملكة العربية السعودية حيث لم يعد الاهتمام مقتصرًا على تنفيذ المشروع وفق نطاقه الزمني والمالي والفني، بل امتد ليشمل تحقيق قيمة اقتصادية مضافة تسهم في دعم الاقتصاد الوطني، وتعزيز مشاركة الكفاءات الوطنية، وتمكين المنشآت المحلية، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

وقد شهدت السنوات القليلة الأخيرة تطوراً ملحوظاً في الأطر النظامية والتنظيمية المتعلقة بالمحتوى المحلي إذ أصبحت الجهات الحكومية مطالبة بتضمين متطلبات المحتوى المحلي في وثائق المنافسات والعقود الحكومية ، كما أصبح المقاولون والاستشاريون والموردون ملزمين بالالتزام بهذه المتطلبات وفقاً للأنظمة واللوائح المنظمة وأدى ذلك إلى تحول متطلبات المحتوى المحلي من كونها مبادرات داعمة للاقتصاد الوطني إلى جزء أساسي من منظومة إدارة المشاريع الحكومية، يؤثر في مراحل التخطيط والطرح والترسية والتنفيذ والمتابعة والإغلاق.

ولما كانت الدراسة الحالية تهدف إلى قياس أثر مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع الحكومية، فإن هذا المطلب يستعرض مفهوم متطلبات المحتوى المحلي والأساس النظامي الذي يحكم تطبيقها، وأثرها على حوكمة المشاريع الحكومية والأطراف المعنية بتطبيقها والأدوات المستخدمة في متابعتها وقياس الالتزام بها وذلك بوصفها المتغير المستقل الذي تقوم عليه الدراسة الحالية.

1- مفهوم متطلبات المحتوى المحلي في المشاريع الحكومية

أصبح المحتوى المحلي أحد المرتكزات الرئيسية للسياسات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تعظيم الأثر الاقتصادي للإنفاق الحكومي، وتنمية الاقتصاد الوطني، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة ورؤية المملكة العربية السعودية 2030.

ولتحقيق هذه الغاية، أقرت المملكة مجموعة من المتطلبات والإجراءات التنظيمية التي تطبق ضمن المشاريع الحكومية لضمان تحقيق مستهدفات المحتوى المحلي بما يسهم في تحويل الإنفاق الحكومي إلى قيمة اقتصادية مضافة تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني.

ويُعرف المحتوى المحلي، وفقاً لهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، بأنه إجمالي الإنفاق داخل المملكة من خلال مشاركة العناصر السعودية في القوى العاملة، والسلع والخدمات، والأصول الإنتاجية والتقنية، وغيرها من عناصر الإنتاج، بما يسهم في تنمية الاقتصاد الوطني. ويُعد هذا التعريف المرجع الرسمي للمحتوى المحلي في المملكة، ويعكس مفهومه بوصفه أداة لتعظيم القيمة المضافة المحلية من خلال تعزيز مساهمة الموارد الوطنية في الأنشطة الاقتصادية.

أما متطلبات المحتوى المحلي، فتشير إلى مجموعة الاشتراطات والالتزامات النظامية والتنظيمية التي تُدرج ضمن وثائق المنافسات والعقود الحكومية، ويلتزم بها جميع الأطراف المشاركين في تنفيذ المشروع، بهدف تحقيق مستهدفات المحتوى المحلي التي تحددها الأنظمة واللوائح والتعليمات الصادرة عن الجهات المختصة. وتشمل هذه المتطلبات عدداً من الجوانب، من أبرزها استخدام المنتجات الوطنية، وتمكين الكفاءات الوطنية، وتعزيز مشاركة المنشآت المحلية، ونقل المعرفة، والالتزام بآليات القياس والمتابعة والتقارير، وذلك بما يتناسب مع طبيعة المشروع ومتطلباته.

ويختلف مفهوم متطلبات المحتوى المحلي عن مفهوم المحتوى المحلي ذاته؛ فالمحتوى المحلي يمثل النتيجة الاقتصادية المستهدفة المتمثلة في زيادة القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني، في حين تمثل متطلبات المحتوى المحلي الوسائل والإجراءات التنفيذية التي تلتزم بها الجهات الحكومية والمقاولون والاستشاريون والموردون لتحقيق تلك النتيجة. ومن ثم، فإن العلاقة بينهما علاقة تكامل، حيث تسهم المتطلبات في تحقيق مستهدفات المحتوى المحلي من خلال التطبيق العملي أثناء تنفيذ المشاريع الحكومية. ولا تمثل متطلبات المحتوى المحلي غاية بحد ذاتها وإنما، تعد وسيلة لتحقيق مستهدفات المحتوى المحلي، الأمر الذي يجعل تقييم مستوى تطبيقها مؤشراً يمكن الاستناد إليه في دراسة أثرها على أداء المشاريع الحكومية.

وفي المشاريع الحكومية، يبدأ تطبيق متطلبات المحتوى المحلي منذ المراحل الأولى للمشروع، ويستمر طوال دورة حياته وفقاً للأنظمة والضوابط المنظمة، بما يضمن متابعة مستوى الالتزام بها وقياس مدى تحقيقها. ويترتب على مستوى تطبيق هذه المتطلبات آثار قد تنعكس على إدارة المشروع وأدائه، وهو ما تتناوله الدراسة الحالية بالتحليل.

وتأسيساً على ما سبق، تعتمد الدراسة الحالية مفهوم متطلبات المحتوى المحلي في المشاريع الحكومية بوصفه المتغير المستقل، ويقصد به مستوى التزام الجهات الحكومية والأطراف المنفذة بتطبيق المتطلبات النظامية والتنظيمية للمحتوى المحلي خلال مختلف مراحل تنفيذ المشروع، بما يشمل الالتزام بالاشتراطات المتعلقة بالمنتجات الوطنية، والكفاءات الوطنية، والمنشآت المحلية، وآليات القياس، والمتابعة وذلك تمهيداً لدراسة أثر مستوى تطبيق هذه المتطلبات على أداء المشاريع الحكومية من حيث الوقت، والتكلفة، والجودة.

2- الإطار النظامي والتنظيمي لتطبيق متطلبات المحتوى المحلي في المشاريع الحكومية

يحظى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في المملكة العربية السعودية بإطار نظامي وتنظيمي متكامل، يهدف إلى تعظيم الأثر الاقتصادي للإنفاق الحكومي، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، ودعم المنتجات والخدمات الوطنية، وتمكين الكفاءات الوطنية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030. وقد أسهم هذا الإطار في تحويل المحتوى المحلي من مبادرة اقتصادية إلى أحد المتطلبات الأساسية التي يجب مراعاتها عند تخطيط وتنفيذ المشاريع الحكومية.

ويستند تطبيق متطلبات المحتوى المحلي إلى مجموعة من الأنظمة واللوائح والأدلة التنظيمية التي تحدد مسؤوليات الجهات الحكومية والأطراف المنفذة للمشاريع، وآليات إدراج متطلبات المحتوى المحلي في المنافسات والعقود الحكومية، وطرق قياسها ومتابعة تنفيذها، بما يضمن تحقيق المستهدفات التنموية والاقتصادية للدولة.

• رؤية المملكة العربية السعودية 2030

أكدت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 أهمية تنمية المحتوى المحلي بوصفه أحد الممكّنات الرئيسية لتحقيق اقتصاد مزدهر ومستدام، حيث ركزت على تنويع مصادر الدخل، وتعظيم الاستفادة من الإنفاق الحكومي، وزيادة مساهمة القطاع الخاص وتطوير الصناعات الوطنية، ورفع نسبة مشاركة الكفاءات الوطنية في سوق العمل. وقد أسهم هذا التوجه في جعل متطلبات

المحتوى المحلي جزءاً من سياسات تخطيط وتنفيذ المشاريع الحكومية، بحيث أصبحت الجهات الحكومية مطالبة بمراعاتها عند إعداد المنافسات وإدارة العقود، بما ينعكس على أداء المشاريع الحكومية وتحقيق أهدافها التنموية. (رؤية المملكة العربية السعودية، 2030)

• نظام المنافسات والمشتريات الحكومية

يعد نظام المنافسات والمشتريات الحكومية أحد أهم الأسس النظامية التي تنظم تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في المشاريع الحكومية إذ أكد النظام على مراعاة سياسات المحتوى المحلي عند التخطيط للمشتريات الحكومية وإعداد وثائق المنافسة، ومنح الجهات الحكومية الصلاحيات اللازمة لتضمين المتطلبات المرتبطة بالمحتوى المحلي في المنافسات والعقود، بما يسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية للدولة، مع المحافظة على مبادئ العدالة والمنافسة والشفافية وكفاءة الإنفاق. وقد أسهم النظام في تحويل متطلبات المحتوى المحلي إلى التزامات نظامية وتعاقدية ملزمة، الأمر الذي عزز دمجها في مختلف مراحل المشروع الحكومي، بدءاً من التخطيط وحتى التنفيذ بما ينعكس على أداء المشاريع الحكومية من حيث الوقت والتكلفة والجودة. (نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، 2019)

• هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية

تعد هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية الجهة المختصة بتنظيم سياسات المحتوى المحلي في المملكة العربية السعودية، وقد أنشئت بهدف تنمية المحتوى المحلي بجميع مكوناته، وتعظيم الأثر الاقتصادي للإنفاق الحكومي، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 (هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، 2018).

وتتولى الهيئة وضع السياسات والاستراتيجيات والأدلة التنظيمية المتعلقة بالمحتوى المحلي، وتطوير الأدوات والآليات التي تسهم في رفع نسبة المحتوى المحلي في المشاريع الحكومية، كما تعمل على إصدار الضوابط والإرشادات المنظمة لتطبيق متطلبات المحتوى المحلي ومتابعة تنفيذها وقياس نتائجها بما يحقق التكامل بين الجهات الحكومية القطاع الخاص في تنفيذ هذه المتطلبات. (هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، 2018).

وتؤدي الهيئة دوراً محورياً في تطوير الأدوات التنظيمية التي تستند إليها الجهات الحكومية عند تطبيق متطلبات المحتوى المحلي، ومن أبرز هذه الأدوات والضوابط التنظيمية المنظمة لتطبيق متطلبات المحتوى المحلي آليات مثل الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي، والقائمة الإلزامية، والتفضيل السعري، والمشاركة الاقتصادية، وإضافة إلى تحديث هذه الأدلة بصورة دورية وتسهم هذه الأدوات في تنظيم تطبيق متطلبات المحتوى المحلي ومتابعة الالتزام بها، بما يدعم تحقيق مستهدفاتها ويعزز كفاءة تنفيذ المشاريع الحكومية.

وتُعد هذه الأدوات الأساس التنفيذي لتطبيق متطلبات المحتوى المحلي في المشاريع الحكومية غُذ تسهم في تنظيم إجراءات التطبيق وقياس مستوى الالتزام ومتابعة التنفيذ، الأمر الذي قد ينعكس على أداء المشاريع الحكومية من حيث الوقت، التكلفة والجودة.

3- تكامل متطلبات المحتوى المحلي مع حوكمة المشاريع الحكومية

أصبحت متطلبات المحتوى المحلي جزءاً لا يتجزأ من إطار حوكمة المشاريع الحكومية في المملكة العربية السعودية. فهي مُدمجة في إجراءات التخطيط، وإعداد وثائق المناقصات، وتقييم العطاءات، وإدارة العقود، والمتابعة، مما يضمن تطبيقها المنهجي في جميع مراحل المشروع، ويحول دون التعامل معها كمتطلب منفصل.

ويتحقق هذا التكامل من خلال إدراج متطلبات المحتوى المحلي في عمليات المتابعة والرصد، وقياس مستويات الامتثال، وتقديم التقارير الدورية، وإدارة المخاطر، وتحديد المسؤوليات بين الجهات المعنية. وهذا بدوره يعزز الشفافية، ويدعم عملية صنع القرار، ويساعد في معالجة أي انحرافات قد تؤثر على تنفيذ المشروع.

علاوة على ذلك، تدعم الأطر التنظيمية والإرشادات الإجرائية الصادرة عن الجهات الحكومية المختصة تطبيق متطلبات المحتوى المحلي ضمن إطار حوكمة المشاريع الحكومية. وتشمل هذه الأطر والإرشادات الإجراءات الصادرة عن هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، ومنهجيات حوكمة المشاريع والإرشادات التنظيمية الصادرة عن هيئة كفاءة الإنفاق الحكومي والمشاريع (إكسبرو). ويسهم ذلك في تحسين كفاءة التخطيط والتنفيذ، وتعزيز الامتثال للمتطلبات التنظيمية، وزيادة التكامل بين متطلبات المحتوى المحلي وإدارة المشاريع الحكومية.

لذلك، فإن دمج متطلبات المحتوى المحلي في إدارة المشاريع الحكومية لا يحقق الامتثال للوائح والتعليمات فحسب، بل يساهم أيضًا في تعزيز الرقابة وتحسين إدارة المخاطر وزيادة كفاءة تنفيذ المشاريع، وهو ما قد ينعكس في أداء المشاريع الحكومية من حيث الوقت والتكلفة والجودة. أدوات تطبيق متطلبات المحتوى المحلي

المحور الثاني: الدراسات السابقة

مقدمة

تُعد الدراسات السابقة من الركائز الأساسية في البحث العلمي، إذ تمثل الأساس الذي يستند إليه الباحث في التعرف على الجهود العلمية السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتحليل نتائجها والاستفادة من منهجها وأدواتها بما يساهم في بناء إطار علمي متين للدراسة الحالية، وتحديد الفجوة البحثية التي تسعى إلى معالجتها.

على الرغم من محدودية الدراسات التي تناولت بصورة مباشرة أثر متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع الحكومية، فقد ركزت الدراسة الحالية مراجعة الدراسات التي تناولت المحتوى المحلي ومتطلبات تطبيقية وآثاره الاقتصادية والتنظيمية، والدراسات التي تناولت أداء المشاريع الحكومية والعوامل المؤثرة فيه إضافة إلى ما توافر من دراسات تناولت العلاقة بين متطلبات المحتوى المحلي وأداء المشاريع أو الأداء المؤسسي.

كما تهدف هذه المراجعة إلى الوقوف على أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، وتحليل أوجه الاستفادة منها، وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينها وصولاً إلى تحديد الفجوة البحثية التي تنطلق منها الدراسة الحالية، والتي تتمثل في دراسة أثر متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع الحكومية في المملكة العربية السعودية.

أولاً: الدراسات المتعلقة بالمحتوى المحلي

فقد تناولت الأدبيات العلمية موضوع المحتوى المحلي من جوانب متعددة، شملت مفهومه ومتطلبات تطبيقه والسياسات النظامية المنظمة له وأدوات تطبيقية وأثره الاقتصادية والتنظيمية، وذلك في عدد من القطاعات والبيئات المختلفة. وقد أسهمت هذه الدراسات في بناء الأساس النظري للمحتوى المحلي، وأن اختلفت في أهدافها ومجالات تطبيقها عن موضوع الدراسة الحالية.

ونظراً لاختلاف هذه الدراسات من حيث أهدافها، ومناهجها، والبيئات التي أجريت فيها، فقد تم عرضها من خلال تصنيفها إلى دراسات عربية ودراسات أجنبية، بهدف الاستفادة من نتائجها ومناهجها في بناء الدراسة الحالية، وتحليل أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، وصولاً إلى تحديد الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها.

1- دراسة Tordo وآخرين (2013)

هدفت دراسة Tordo وآخرين (2013) إلى تحليل سياسات المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز، وبيان دورها في تعظيم المنافع الاقتصادية للدولة المنتجة للموارد الطبيعية، مع تقييم العوامل المؤثرة في نجاح تطبيق هذه السياسات والاستفادة من التجارب في هذا المجال.

واعتمدت الدراسة على منهج التحليل المقارن للسياسات من خلال تحليل الروابط الاقتصادية في (48) دولة إلى جانب إجراء دراسات حالة لست دول هي: أنغولا- والبرازيل- وكازاخستان- أندونيسيا- وماليزيا - ترينيداد - توباغو- بهدف تحليل سياسات المحتوى المحلي وآليات تطبيقها ونتائجها.

وتوصلت الدراسة إلى أن نجاح سياسات المحتوى المحلي لا تعتمد على فرض المتطلبات النظامية فحسب، وإنما يرتبط بمدى جاهزية السوق المحلي، وتوافر القدرات الصناعية والبشرية، ووضوح الأهداف التنموية. كما أشارت إلى أن العديد من الدول طبقت سياسات المحتوى المحلي استناداً إلى اعتبارات سياسة أكثر من اعتمادها على تقييم اقتصادي للتكاليف والمنافع، الأمر الذي قد يؤثر في كفاءة تطبيقها وتحقيق أهدافها.

وتستفيد الدراسة الحالية من هذه الدراسة في بناء الأساس النظري لمتطلبات المحتوى المحلي والاستفادة من نتائجها في تفسير العوامل المؤثرة في نجاح تطبيق هذه المتطلبات، مع مراعاة أن الدراسة ركزت على قطاع النفط والغاز، بينما تتناول الدراسة الحالية المشاريع الحكومية في المملكة العربية السعودية.

2- دراسة Korinek وRamdoo (2017)

هدفت دراسة Korinek وRamdoo (2017) إلى تحليل سياسات المحتوى المحلي المطبقة في الدول المصدرة للمعادن، وبيان دورها في تعزيز التنمية الاقتصادية، وتنمية سلاسل الإمداد المحلية، ونقل المعرفة والتقنية، مع تقييم مدى فعالية الأدوات المستخدمة في تطبيق هذه السياسات.

واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، من خلال تحليل سياسات المحتوى المحلي في عشر دول تختلف في مستوياتها الاقتصادية، مع دراسة الأدوات التنظيمية المستخدمة والعوامل المؤثرة في نجاح تطبيقها.

وتوصلت الدراسة إلى أن نجاح سياسات المحتوى المحلي يعتمد بصورة كبيرة على جودة تصميمها وملاءمتها للبيئة الاقتصادية، مؤكدة أنه لا يوجد نموذج موحد يصلح للتطبيق في جميع الدول، وأن الإفراط في فرض المتطلبات الإلزامية قد يؤدي إلى آثار اقتصادية غير مرغوبة إذا لم يواكبها تطوير لقدرات السوق المحلي.

وتستفيد الدراسة الحالية من هذه الدراسة في دعم الإطار النظري المتعلق بأدوات ومتطلبات تطبيق المحتوى المحلي، والاستفادة من نتائجها في تفسير أثر اختلاف أدوات التطبيق على تحقيق مستهدفات المحتوى المحلي، مع الأخذ في الاعتبار أن الدراسة ركزت على قطاع التعدين في عدد من الدول المصدرة للمعادن.

3- دراسة Olawuyi (2019)

هدفت دراسة Olawuyi (2019) إلى تحليل متطلبات المحتوى المحلي ومتطلبات المشتريات في عقود النفط والغاز بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبيان الاتجاهات النظامية والتعاقدية التي تنظم تطبيق هذه المتطلبات، مع إجراء مقارنة بين التجارب الإقليمية.

واعتمدت الدراسة على منهج التحليل المقارن من خلال تحليل الأنظمة والتشريعات والعقود المنظمة للمحتوى المحلي في عدد من الدول في المنطقة، شملت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت، والحرين، وسلطنة عُمان والعراق، وإيران.

وتوصلت الدراسة إلى أن دول المنطقة تتفق في سعيها إلى تعزيز المحتوى المحلي، إلا أنها تختلف في آليات التطبيق والرقابة والأنفاذ، كما أوضحت أن وضوح الأطر النظامية والتعاقدية يسهم في رفع مستوى الالتزام وتقليل المخاطر القانونية والتعاقدية، كما أشارت الدراسة إلى عدد من المبادرات الإقليمية، ومن بينها برنامج "اكتفاء (IKTVA) التابع لشركة أرامكو السعودية، بوصفه أحد النماذج التطبيقية لتعزيز المحتوى المحلي على مستوى الشركات في قطاع النفط والغاز.

ثانياً: الدراسات التي تناولت أثر متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع

على الرغم من تنامي الاهتمام بمتطلبات المحتوى المحلي خلال السنوات الأخيرة، إلا أن الدراسات التي تناولت بصورة مباشرة أثر هذه المتطلبات على أداء المشاريع الحكومية ما تزال محدودة. ولا سيما في البيئة السعودية في ظل ندرة الدراسات العربية التي بحثت هذه العلاقة بشكل مباشر. وفي المقابل تناولت الأدبيات العلمية عدداً من الدراسات التي بحثت أثر متطلبات المحتوى المحلي على مؤشرات اقتصادية أو تشغيلية في قطاعات مختلفة، كما تناولت دراسات أخرى متطلبات تنمية مشابهة من حيث الأهداف وآليات التطبيق مثل التوظيف المحلي، وتنمية الموردين، وتطوير المهارات، والإنفاق المحلي وأن اختلف في المسمى المستخدم.

نظراً لارتباط هذه المتطلبات بأهداف مشتركة تتمثل في تعظيم الأثر الاقتصادي للمشاريع وتعزيز مشاركة الكفاءات الوطنية، وتنمية القدرات المحلية، فقد تم الاستفادة من هذه الدراسات بوصفها الأقرب إلى موضوع الدراسة الحالية، مع مراعاة اختلاف البيئات والقطاعات التي أجريت فيها. ويسهم استعراض هذه الدراسات في بناء فهم أعمق للعلاقة المحتملة بين متطلبات المحتوى المحلي وأداء المشاريع كما يساعد في تفسير نتائج الدراسة الحالية في ضوء ما توصلت إليه الأدبيات السابقة.

وفيما يلي عرض لأبرز الدراسات ذات الصلة مرتبطة زمنياً من الاحداث الى الأقدم:

1. دراسة Lin& Weng (2020)

هدفت دراسة Lin& Weng (2020) إلى تحليل أثر تشديد متطلبات المحتوى المحلي على الإنتاج والإنتاجية الصناعية، وبيان كيفية اختلاف هذا الأثر باختلاف مستوى التطبيق من خلال بناء نموذج اقتصادي يراعي تفاوت إنتاجية الشركات.

واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الكمي، من خلال تطوير نموذج اقتصادي للتوازن العام في اقتصاد مفتوح مدعوماً بتحليل عدد من التجارب الدولية شملت الفلبين، وروسيا، البرازيل لتوضيح أثر اختلاف مستويات تطبيق متطلبات المحتوى على الأداء الاقتصادي.

وتوصلت الدراسة إلى أن أثر تشديد متطلبات المحتوى المحلي لا يكون موحداً في جميع الحالات وإنما يختلف باختلاف مستوى التطبيق والظروف الاقتصادية المحيطة حيث قد يسهم في زيادة الإنتاج أو تحسين الإنتاجية في بعض الحالات، بينما قد يؤدي إلى نتائج عكسية في حالات أخرى. كما أوضحت

الدراسة أن تحقيق أهداف المحتوى المحلي يتطلب الموازنة بين تحقيق المستهدفات التنموية والمحافظة على الكفاءات الاقتصادية، وأن الإفراط في تشديد المتطلبات قد ينعكس على الأداء بصورة غير متوقعة. وتستفيد الدراسة الحالية من هذه الدراسة في دعم الإطار النظري للعلاقة بين متطلبات المحتوى المحلي وأداء المشاريع، ولا سيما في تفسير اختلاف الآثار المحتملة لتطبيق هذه المتطلبات مع مراعاة اختلاف مستوى التحليل بين الدراسة الحالية، التي تركز على أداء المشاريع الحكومية، والدراسة السابقة التي تناولت الأثر على المستوى الاقتصادي الكلي.

2. دراسة (Nwankwo & Iyeke 2022)

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر قوانين المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز على تطوير القدرات الهندسية والمحلية، وبيان انعكاس ذلك على الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا، من خلال تقييم دور التشريعات المنظمة للمحتوى المحلي في تعزيز مشاركة الشركات الوطنية في تنفيذ المشروعات.

واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، من خلال تحليل مؤشرات نمو الشركات الهندسية المحلية، ودراسة تطور مساهمتها في تنفيذ الأعمال الهندسية، وربط ذلك بمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي والبيانات الصادرة عن الجهات المختصة في قطاع النفط والغاز.

وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق متطلبات المحتوى المحلي أسهم في زيادة القدرة الهندسية للشركات المحلية، ورفع مستوى مشاركتها في تنفيذ المشروعات، مما انعكس إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنها أشارت في الوقت نفسه إلى أن المخاطر المرتبطة بمرحلة التنفيذ، ومن أبرزها التأخير في تنفيذ الأعمال، وتجاوز التكاليف، ونقص الكفاءات المتخصصة، وضعف الإفصاح التعاقدية تؤثر بشكل كبير في أداء المشاريع.

وتستفيد الدراسة الحالية من هذه الدراسة في دعم العلاقة بين تطبيق متطلبات المحتوى المحلي وأداء المشاريع، ولا سيما من خلال إبراز تأثير متطلبات المحتوى المحلي في مرحلة تنفيذ المشروع، مع مراعاة اختلاف نطاق الدراسة الحالية، التي تتناول أداء المشاريع الحكومية في المملكة العربية السعودية عن الدراسة التي ركزت على قطاع النفط والغاز في نيجيريا.

3. دراسة Laryea & Watermeyer (2024)

هدفت دراسة (Laryea & Watermeyer (2024) إلى فحص كيفية استخدام المشتريات في مشروع أنشائي حكومي لتحقيق أهداف تنمية اقتصادية واجتماعية، من خلال دراسة حالة تطبيقية توضح دور المشتريات في دعم التنمية المحلية إلى جانب تحقيق أهداف المشروع.

واعتمدت الدراسة على منهج تحليل الوثائق من خلال دراسة حالة لمشروع إنشاء جامعتين حكوميتين في جنوب إفريقيا وشمل تنفيذ (16) مبنى بقيمة تقديرية بلغت حوالي (1.5) مليار راند، حيث جرى تحليل أربعة مؤشرات أداء رئيسية أدرجت ضمن عقود التنفيذ، هي: التوظيف المحلي، وتطوير المهارات، الإنفاق المحلي، وبرنامج التمكين الاقتصادي (B-BBEE).

وتوصلت الدراسة إلى أن أربعة من أصل خمسة مقاولين حققوا المستهدفات التنموية المحددة في حين طبقت على المقاول المتعثر غرامات أداء وفقاً للشرط التعاقدية. كما بينت الدراسة أن دمج هذه المتطلبات ضمن وثائق المنافسة والعقود، وربطها بمؤشرات أداء قابلة للقياس والمتابعة الدورية، يسهم في تعزيز مستوى الالتزام وتحقيق المستهدفات التنموية، حيث ارتفع عدد العاملين المحليين من (194) عاملاً عند بداية التنفيذ إلى (1353) عاملاً خلال مراحل تنفيذ المشروع.

وتستفيد الدراسة الحالية من هذه الدراسة لكونها تناولت مشروعاً حكومياً فعلياً، وربطت بين متطلبات تنمية مدمجة تعاقدية وآليات تنفيذ قابلة للقياس، وهو ما يتقاطع مع موضوع الدراسة الحالية. كما أبرزت أهمية دمج هذه المتطلبات ضمن وثائق المنافسة والعقود، وربطها بآليات المتابعة والقياس والجزاءات التعاقدية لضمان فاعلية تطبيقها، بما يتوافق مع عدد من أدوات تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في المملكة العربية السعودية، مع مراعاة أن الدراسة استخدمت مصطلح "الأهداف التنموية الثانوية للمشتريات" بدلاً من مصطلح "المحتوى المحلي" وأجريت في قطاع الإنشاءات.

ثالثاً: التعليق على الدراسات السابقة

يتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة أن الأدبيات العلمية تناولت موضوع المحتوى المحلي من جوانب متعددة، شملت الجوانب الاقتصادية والتنظيمية والسياسات العامة والأنظمة وأدوات التطبيق والآثار الاقتصادية والتنظيمية، إلا أن الدراسات التي تناولت بصورة مباشرة أثر متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع الحكومية ما تزال محدودة، ولا سيما في البيئة السعودية.

أظهرت الدراسات السابقة اتفاقاً على أن نجاح تطبيق متطلبات المحتوى المحلي لا يعتمد على وجود المتطلبات النظامية فحسب، وإنما يرتبط بوضوح الأهداف، وملاءمة أدوات التطبيق، وجاهزية السوق المحلي، وتوافر القدرات البشرية والصناعية، إضافة إلى وجود آليات فعالة للمتابعة والقياس والرقابة، كما أكدت بعض الدراسات أن دمج المتطلبات ضمن وثائق المنافسة والعقود، وربطها بمؤشرات أداء قابلة للقياس، يسهم في رفع مستوى الالتزام وتحقيق المستهدفات التنموية.

وفي المقابل اختلفت الدراسات في نتائجها بشأن أثر متطلبات المحتوى المحلي إذ أشارت بعض الدراسات إلى آثار إيجابية تمثلت في تعزيز مشاركة المنشآت الوطنية، وتنمية القدرات المحلية، وزيادة القيمة المضافة، بينما أوضحت دراسات أخرى أن التطبيق غير المتوازن أو المبالغ في فرض المتطلبات قد ينعكس سلباً على بعض المؤشرات الاقتصادية أو التشغيلية إذا لم يكن مدعوماً ببيئة تنظيمية وقدرات تنفيذية مناسبة.

كما يلاحظ أن معظم الدراسات السابقة أجريت في قطاعات النفط والغاز أو التعدين أو بعض مشاريع البنية التحتية بينما ما تزال الدراسات التي تناولت أثر متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع الحكومية في المملكة العربية السعودية محدودة، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى إجراء المزيد من الدراسات التطبيقية في هذا المجال.

رابعاً: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في عدد من الجوانب العلمية والمنهجية من أبرزها:
- بناء الإطار النظري للدراسة من خلال الاستفادة من المفاهيم والنظريات المرتبطة بالمحتوى المحلي، وأدوات تطبيقه، والعوامل المؤثرة.
 - صياغة مشكلة الدراسة بصورة أكثر دقة، من خلال الوقوف على الجوانب التي تناولتها الدراسات والجوانب التي ما تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة.
 - تحديد المتغيرات الرئيسية للدراسة، والمتمثلة في متطلبات المحتوى المحلي بوصفها المتغير المستقل، وأداء المشاريع الحكومية بأبعاده (الوقت - والتكلفة - والجودة) بوصفه المتغير التابع.
 - الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة في بناء الإطار المفاهيمي للدراسة، وتفسير العلاقة المتوقعة بين متطلبات المحتوى المحلي وأداء المشاريع الحكومية.
 - دعم تصميم أداة الدراسة من خلال الاستفادة من المؤشرات والأبعاد التي تناولتها الدراسات السابقة، بما يتناسب مع أهداف الدراسة الحالية وطبيعة البيئة الحكومية السعودية.

- الاستفادة من مناهج الدراسات السابقة وأساليبها التحليلية في اختيار المنهج المناسب للدراسة الحالية، وتفسير النتائج ومناقشتها في ضوء الأدبيات ذات الصلة.

خامساً: الفجوة البحثية وتميز الدراسة الحالية

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت المحتوى المحلي وسياسات تطبيقه، فإن مراجعة الأدبيات أظهرت وجود فجوة بحثية تتمثل في محدودية الدراسات التي بحثت بصورة مباشرة أثر متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع، الحكومية، ولا سيما في المملكة العربية السعودية، كما تبين أن غالبية الدراسات ركزت على القطاعات النفطية والغاز والتعدين، أو تناولت الأثر الاقتصادي الكلي لسياسات المحتوى المحلي، في حين لم تتناول بصورة كافية انعكاس هذه المتطلبات على أداء المشاريع الحكومية من حيث الوقت، والتكلفة والجودة.

وتتميز الدراسة الحالية بأنها تتناول أثر متطلبات المحتوى المحلي في سياق المشاريع الحكومية بالمملكة العربية السعودية، من خلال قياس العلاقة بين متطلبات المحتوى المحلي وأداء المشاريع الحكومية استناداً إلى أبعاد الأداء الرئيسة المتمثلة في الوقت، والتكلفة، والجودة. كما تتميز بربطها بين الجوانب النظامية والتعاقدية لمتطلبات المحتوى المحلي ونتائج تنفيذ المشاريع، بما يسهم في تقديم نتائج يمكن أن تدعم تطوير ممارسات تطبيق المحتوى المحلي، وتعزيز كفاءة تنفيذ المشاريع الحكومية، وتحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية في المملكة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

المقدمة

يتناول هذا الفصل المنهجية العلمية التي اعتمدت عليها الدراسة لتحقيق أهدافها والاجابة عن تساؤلاتها واختبار فرضياتها وذلك من خلال تحديد منهج الدراسة ومجتمعها وعينتها وأداة جمع البيانات إضافة إلى إجراءات التحقق من صدق الأدلة وثباتها والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واستخلاص النتائج.

كما يستعرض الفصل الإجراءات المنهجية التي أتبع في تنفيذ الدراسة بما يضمن تحقيق أهدافها والوصول إلى نتائج تتسم بالموضوعية والدقة العلمية وفقاً للأسس المنهجية المتبعة في البحوث العلمية. ويسير هذا الفصل وفق التسلسل الآتي. يُسهل بتحديد منهج الدراسة، يليه استعراض مجتمع الدراسة وعينتها، ثم أداة الدراسة وإجراءات التحقق من صدقها وثباتها، لينتهي الفصل بعرض الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار فرضية الدراسة.

المنهجية وطرق البحث

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، القائم على التصميم الارتباطي التفسيري، بوصفه الأنسب لطبيعة موضوع الدراسة المتمثل في قياس أثر مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع الحكومية في المملكة العربية السعودية. ويُعد هذا المنهج من أكثر المناهج استخداماً في الدراسات الإدارية والتطبيقية، إذ يقوم على وصف الظاهرة محل الدراسة كما هي في الواقع، وتحليلها للكشف عن طبيعة العلاقات بين متغيراتها، وتفسير النتائج في ضوء الأدبيات العلمية ذات الصلة، بما يسهم في الوصول إلى استنتاجات علمية تستند إلى البيانات الميدانية.

ويتيح هذا المنهج وصف واقع تطبيق متطلبات المحتوى المحلي ومستوى أداء المشاريع الحكومية كما يدركها أفراد مجتمع الدراسة من الأطراف ذات العلاقة بالمشروع، كما يمكن من تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، واختبار أثر المتغير المستقل في المتغير التابع باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، بما يسهم في تحقيق أهداف الدراسة، والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فرضيتها.

واستندت الدراسة إلى الأسلوب الكمي في جمع البيانات وتحليلها لملاءمته لطبيعة متغيرات الدراسة القابلة للقياس الكمي، والمتمثلة في مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي وأبعاد أداء المشاريع الحكومية، ولحاجة الدراسة إلى جمع بيانات من عدد مناسب من أفراد مجتمع الدراسة بما يسمح بإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة، والوصول إلى نتائج يمكن تعميمها في حدود مجتمع الدراسة.

وُجِّعت البيانات الميدانية باستخدام الاستبانة الإلكترونية بوصفها الأداة الرئيسة للدراسة، وقد صُممت في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة بهدف قياس مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي، وتحليل أثرها في أداء المشاريع الحكومية من خلال أبعاد الأداء الرئيسية المتمثلة في الوقت، التكلفة، الجودة.

وقد اختير هذا المنهج لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، إذ لا تقتصر الدراسة على وصف واقع تطبيق متطلبات المحتوى المحلي، وإنما تمتد إلى تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة وقياس أثر تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في أداء المشاريع الحكومية، بما يسهم في تقديم نتائج علمية يمكن الاستفادة منها في تطوير ممارسات تطبيق متطلبات المحتوى المحلي، وتحسين أداء المشاريع الحكومية، ودعم متخذي القرار في تعزيز كفاءة تنفيذ المشاريع الحكومية في المملكة العربية السعودية.

مجتمع البحث

يتكون مجتمع البحث من الأطراف ذات العلاقة بتطبيق متطلبات المحتوى المحلي في المشاريع الحكومية بالمملكة العربية السعودية، التي ترتبط طبيعة أعمالهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتخطيط المشاريع الحكومية أو طرحها أو الإشراف على تنفيذها أو متابعة الالتزام بمتطلبات المحتوى المحلي أو تقييم نتائج تطبيقه.

ويشمل مجتمع البحث ممثلين عن الجهات الحكومية المالكة للمشاريع ومكاتب الاستشارات والهندسة، وشركات المقاولات المنفذة، والموردين باعتبارهم الأطراف الرئيسة المشاركة في تنفيذ المشاريع الحكومية، والأكثر اطلاعاً على واقع تطبيق متطلبات المحتوى المحلي وآثاره في أداء المشاريع.

ونظراً لعدم توافر قاعدة بيانات أو حصر رسمي يحدد العدد الفعلي للأطراف العاملة في المشاريع الحكومية التي تُطبق فيها متطلبات المحتوى المحلي فقد عُِدَّ مجتمع البحث مجتمعاً غير محدد الحجم الأمر الذي استدعى اختيار أسلوب معاينة يتناسب مع طبيعة المجتمع وإمكانية الوصول إلى أفراد.

وقد جرى اختيار هذا المجتمع لارتباطه المباشر بموضوع الدراسة، إذ يمتلك أفرادُه الخبرة والمعرفة العملية اللازمة لتقييم مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي، وإبداء آرائهم حول أثرها على أداء المشاريع الحكومية من حيث الوقت، التكلفة، والجودة بما يحقق أهداف الدراسة ويوفر بيانات ميدانية تتسم بالموضوعية والملاءمة.

ولأغراض الدراسة الميدانية، اعتمدت الدراسة على العينة غير الاحتمالية المتاحة، حيث وُزعت الاستبانة إلكترونياً على الفئات المستهدفة من مجتمع البحث. وبلغ عدد الاستجابات المستلمة (55) استجابة، أُستبعدت منها استجابة واحدة لعدم اكتمالها، ليصبح عدد الاستجابات الصالحة للتحليل الإحصائي (54) استجابة.

مصادر البيانات

اعتمدت الدراسة الحالية على نوعين من البيانات هما: البيانات الثانوية والبيانات الأولية، وذلك بهدف بناء الإطار النظري للدراسة، وجمع البيانات الميدانية اللازمة للإجابة عن تساؤلاتها واختبار فرضيتها، بما يسهم في تحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى نتائج تتسم بالدقة الموضوعية.

1- البيانات الثانوية

تمثلت البيانات الثانوية في الأنظمة واللوائح والأدلة التنظيمية الصادرة عن الجهات الرسمية ذات العلاقة بالمحتوى المحلي والمشاريع الحكومية مثل هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية ، وهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية ، إضافة إلى الدراسات العلمية ، والرسائل العلمية، والتقارير والمنشورات الصادرة عن المنظمات والهيئات الدولية، مثل البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .وقد تم الاستفادة من هذه المصادر في بناء الإطار النظري للدراسة ، وتحديد متغيراتها ، وصياغة مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها ، وتفسير نتائجها ضوء الأدبيات السابقة.

2- البيانات الأولية

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات الأولية على الاستبانة الإلكترونية بوصفها الأداة الرئيسية لجمع البيانات من أفراد مجتمع البحث، وذلك لملاءمتها لطبيعة الدراسة وقدرتها على الوصول إلى مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمشاريع الحكومية، وجمع البيانات بصورة منظمة تسهم في توفير البيانات اللازمة لإجراء التحليلات الإحصائية وتحقيق أهداف الدراسة.

وقد صممت الاستبانة في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، مع مراعاة طبيعة متغيرات الدراسة وأهدافها، وتكونت من أربعة محاور رئيسية على النحو التالي:

3- البيانات العامة لأفراد العينة

يشمل جهة العمل، والدور الوظيفي، وعدد المشاريع الحكومية التي شارك فيها المجيب وطُبقت فيها متطلبات المحتوى المحلي.

➤ مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي ومتابعتها.

يُعد هذا المحور من المحاور الرئيسية في الاستبانة، إذ يهدف إلى قياس مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في المشاريع الحكومية، ومدى فعالية الآليات المعتمدة لمتابعة الالتزام بها والتحقق من تنفيذها خلال مراحل المشروع المختلفة.

ويتناول المحور مدى وضوح متطلبات المحتوى المحلي، وفعالية إجراءات المتابعة والتحقق من الالتزام بها، ومستوى الالتزام ببنود القائمة الإلزامية للمنتجات الوطنية عند تطبيقها وإجراءات التوثيق وإعداد التقارير الدورية، وآليات التعامل مع حالات عدم الالتزام، والتحقق من استيفاء متطلبات المحتوى المحلي قبل إغلاق المشروع، ومدى تطبيق الغرامات والجزاءات المقررة وفقاً للأنظمة والضوابط المنظمة للمحتوى المحلي.

➤ التحديات والآثار المصاحبة لتطبيق متطلبات المحتوى المحلي.

يهدف هذا المحور إلى التعرف على أبرز التحديات والآثار المصاحبة لتطبيق متطلبات المحتوى المحلي في المشاريع الحكومية، بما يسهم في تفسير النتائج المتعلقة بأثر هذه المتطلبات على أداء المشاريع، ومن أبرز الجوانب التي قد تعزز فعالية التطبيق أو تحد من تحقيق أهدافه.

ويتناول المحور أثر تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في زادة توظيف الكوادر الوطنية ، ومدى تأثير مرونة التنفيذ بمحدودية بعض الموردين أو المنتجات المحلية، وما قد يصاحب ذلك من تقليل للخيارات المتاحة أمام الموردين أو مقدمي الخدمات في بعض الاعمال ، ومدى مواجهة المشروع تحديات ي تحقيق متطلبات المحتوى المحلي دون أن يؤثر ذلك على سير التنفيذ ، إضافة إلى أثرها في زيادة الأعباء الإدارية المرتبطة بإدارة المشروع، وتطوير مهارات وقدرات الكوادر الوطنية، ومدى إسهام تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في تقليل مدة توريد المواد والخدمات.

❖ أثر تطبيق متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع الحكومية.

يُعد هذا المحور المتغير التابع في الدراسة، ويهدف إلى قياس أثر تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في أداء المشاريع الحكومية، بوصفه الغاية الرئيسة التي تسعى الدراسة إلى تحليلها في ضوء العلاقة بين متغيرات الدراسة، واختبار الفرضية الرئيسة المنبثقة منها.

ويقيس هذا المحور الأثر العام لتطبيق متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع الحكومية، من خلال استقصاء انعكاسه على أداء المشروع من حيث الوقت والتكلفة والجودة بوصفها الأبعاد الرئيسة والأكثر استخداماً في أدبيات إدارة المشاريع لقياس أداء المشاريع، لما تمثله من مؤشرات أساسية لنجاح تنفيذ المشروع وتحقيق أهدافه.

كما يتناول المحور أثر تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في عدد من الجوانب المرتبطة بأداء المشاريع مثل إدارة المخاطر المرتبطة بالتوريد وسلاسل الإمداد وكفاءة الإنفاق وجودة المخرجات وذلك دون افتراض اتجاه هذا الأثر قبل التحقق منه ميدانياً.

ويتيح هذا المحور تقييم الأثر الكلي لتطبيق متطلبات المحتوى المحلي من خلال قياس تصورات أفراد العينة تجاه انعكاس هذه المتطلبات على أداء المشاريع الحكومية، بما يوفر أساساً علمياً لاختبار فرضية الدراسة الرئيسة وتحليل طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع في ضوء نتائج الدراسة الميدانية.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة وتحليلها

مقدمة

يتناول هذا الفصل عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها، وذلك في ضوء البيانات التي جُمعت من خلال الاستبانة الإلكترونية الموجهة إلى أفراد عينة الدراسة من الأطراف ذات العلاقة بتطبيق متطلبات المحتوى المحلي في المشاريع الحكومية بالمملكة العربية السعودية. وقد جرى تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة من خلال برنامج SPSS بهدف الإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فرضيتها الرئيسية والتعرف على طبيعة العلاقة بين مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي وأداء المشاريع الحكومية.

ويبدأ الفصل بعرض الخصائص العامة لأفراد عينة الدراسة، ثم تحليل استجاباتهم تجاه محاور الاستبانة، يتبع ذلك التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة ثم اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة، وصولاً إلى عرض أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ومناقشتها في ضوء الأدبيات والدراسات السابقة وانتهاء بتقديم التوصيات المستندة إلى نتائج الدراسة.

تحليل البيانات

يهدف هذا الجزء إلى عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها في ضوء البيانات التي جُمعت من أفراد عينة الدراسة، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فرضيتها الرئيسية.

وقد تم تحليل البيانات وفق تسلسل يتوافق مع أهداف الدراسة ومحاور الاستبانة، بدءاً بالخصائص العامة لعينة الدراسة ثم تحليل استجابات أفراد العينة لمحاور الدراسة، يلي ذلك التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة، وأخيراً اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة.

❖ الخصائص العامة لعينة الدراسة

يهدف هذا الجزء إلى التعريف على الخصائص العامة لأفراد عينة الدراسة وذلك لوصف العينة التي استندت إليها الدراسة الميدانية، وبيان مدى تمثيلها للأطراف ذات العلاقة بتطبيق متطلبات المحتوى المحلي في المشاريع الحكومية، ويُعد وصف خصائص العينة من الخطوات الأساسية في الدراسات الميدانية إذ يساهم في التعرف على طبيعة المشاركين وخبراتهم العملية ويساعد في تفسير النتائج في ضوء خصائصهم الوظيفية والمهنية.

وقد تم تحليل الخصائص العامة للعيينة باستخدام التكرارات والنسب المئوية وذلك على عينة نهائية بلغت (54) استجابة صالحة للتحليل الإحصائي، بعد استبعاد استجابة واحدة لعدم اكتمالها. وشملت الخصائص العامة للعيينة جهة العمل، والدور في المشروع وعدد المشاريع الحكومية التي شارك فيها أفراد العينة وطُبقت فيها متطلبات المحتوى المحلي.

❖ جدول رقم (4-1): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب جهة العمل.

م	جهة العمل	التكرار	النسبة المئوية
1	موظف جهة حكومية	24	44.4
2	موظف استشاري	14	25.9
3	موظف شركة منفذة	4	7.4
4	مورد	1	1.9
5	أخرى	11	20.4
الإجمالي		54	100.0

المصدر: إعداد الباحث.

❖ تحليل جدول (4-1)

يتضح من بيانات جدول (4-1) أن موظفي الجهات الحكومية شكلوا النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة بنسبة (44.4%) يليهم موظفو مكاتب الاستشارات الهندسية بنسبة (25.9%) ثم فئة أخرى بنسبة (20.4%) في حين بلغت نسبة موظفي شركات التنفيذ (7.4%) بينما بلغت نسبة الموردين (1.9%). ويلاحظ من هذا التوزيع أن ما نسبته (70.3%) من أفراد العينة ينتمون إلى الجهات الحكومية ومكاتب الاستشارات الهندسية، وهي الجهات التي يرتبط عملها عادة بتخطيط المشاريع الحكومية، وإعداد وثائق المنافسة، والإشراف على التنفيذ، ومتابعة الالتزام بمتطلبات المحتوى المحلي، في حين تمثل شركات التنفيذ والموردين الأطراف المنفذة لهذه المتطلبات أثناء تنفيذ المشروع.

ويُعزى هذا التفاوتات في نسب المشاركة إلى طبيعة الأدوار والمسؤوليات التي تضطلع بها الجهات المشاركة في دورة حياة المشروع الحكومي.

ويعكس هذا التوزيع تنوع أفراد العينة وشمولها لمختلف الجهات ذات العلاقة بتطبيق متطلبات المحتوى المحلي في المشاريع الحكومية، مما يعزز من ملاءمة العينة لتحقيق أهداف الدراسة ويوفر وجهات نظر متنوعة حول موضوع الدراسة. كما أن ارتفاع نسبة المشاركين من الجهات الحكومية ومكاتب الاستشارات يُعد مناسباً لطبيعة محاور الاستبانة، التي تناولت مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي وآليات متابعتها وأثرها في أداء المشاريع الحكومية، هي موضوعات تتطلب معرفة مباشرة بإجراءات التطبيق والمتابعة.

❖ جدول رقم (4-2): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الدور في المشروع.

م	الدور في المشروع	التكرار	النسبة المئوية (%)
1	استشاري	20	37.0
2	مالك مشروع	18	33.3
3	مورد	12	22.2
4	مقاول رئيسي	4	7.4
	الإجمالي	54	100

المصدر: إعداد الباحث

❖ تحليل جدول (4-2)

يتضح من بيانات جدول (4-2) أن الاستشاريين شكلوا النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة بنسبة (37.0%) يليهم ملاك المشاريع بنسبة (33.3%) ثم الموردين بنسبة (22.2%) في حين بلغت نسبة المقاولين الرئيسيين (7.4%).

ويلاحظ من هذا التوزيع أن ما نسبته (70.3%) من أفراد العينة يمثلون الاستشاريين وملاك المشاريع، وهما الطرفان اللذان يرتبط دورهما بصورة مباشرة بأعمال التخطيط والإشراف، والمتابعة، والتحقق من الالتزام بمتطلبات المحتوى المحلي خلال مختلف مراحل تنفيذ المشروع، وهو ما يتوافق مع طبيعة محاور

الدراسة التي ركزت على مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي وآليات متابعته وأثره في أداء المشاريع الحكومية،

كما يلاحظ أن نسبة المشاركين الذين حددوا دورهم في المشروع بوصفهم موردين بلغت (22.2%) وهي أعلى من نسبة العاملين لدى جهات عمل مصنفة كموردين الواردة في جدول (4-1) ويُعزى ذلك إلى اختلاف طبيعة المتغيرين إذ يقيس جدول (4-1) جهة العمل الرئيسة للمشارك، بينما يقيس جدول (4-2) الدور الذي يؤديه في المشروع، وهو ما قد يؤدي إلى اختلاف التوزيع بين الجدولين دون أن يمثل تعارضاً في البيانات.

ويعكس هذا التوزيع تمثيلاً متوازناً للأدوار الرئيسة المشاركة في تنفيذ المشاريع الحكومية، ويسهم في توفير وجهات نظر متنوعة حول واقع تطبيق متطلبات المحتوى المحلي، كما يعزز من شمولية البيانات الميدانية وملاءمتها لتحقيق أهداف الدراسة، لتمثيلة مختلف الأطراف المشاركة في دورة حياة المشروع الحكومي.

❖ **جدول رقم (4-3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد المشاريع الحكومية التي شاركوا فيها وطُبقت فيها متطلبات المحتوى المحلي.**

م	عدد المشاريع	التكرار	النسبة المئوية (%)
1	أقل من 3 مشاريع	13	24.1
2	من 3 إلى 5 مشاريع	22	40.7
3	أكثر من 5 مشاريع	19	35.2
	الإجمالي	54	100

المصدر: إعداد الباحث

❖ **تحليل جدول (4-3)**

يتضح من بيانات جدول (4-3) أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة سبق لهم المشاركة في عدد (من 3 إلى 5 مشاريع) طبقت فيها متطلبات المحتوى المحلي، حيث بلغت نسبتهم (40.7%) يليهم المشاركون في أكثر من (5 مشاريع) بنسبة (35.2%) في حين بلغت نسبة المشاركين في أقل من (3 مشاريع) (24.1%).

ويُلاحظ من هذا التوزيع أن ما نسبة (75.9%) من أفراد العينة شاركوا في ثلاث مشاريع حكومية أو أكثر طُبقت فيها متطلبات المحتوى المحلي، وهو ما يعكس امتلاك غالبية المشاركين خبرة عملية جيدة في تطبيق هذه المتطلبات ضمن بيئة المشاريع الحكومية، ويعزز من قدرتهم على تقييم واقع التطبيق وآثاره على أداء المشاريع استناداً إلى خبرات عملية متكررة وليس إلى تجربة محدودة.

كما تشير هذه النتائج إلى أن غالبية أفراد العينة لديهم مستوى مناسب من الخبرة العملية في المشاريع التي طُبقت فيها متطلبات المحتوى المحلي الأمر الذي يزيد من موثوقية البيانات الميدانية، ويعزز من إمكانية الاعتماد على استجاباتهم في تحليل العلاقة بين مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي وأداء المشاريع الحكومية، وتحقيق أهداف الدراسة والاجابة عن تساؤلاتها.

ثانياً: تحليل محاور الدراسة

يهدف هذا الجزء إلى تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة على محاور الاستبانة، وذلك للتعرف على مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي، والتحديات والآثار المصاحبة لتطبيقها وأثرها في أداء المشاريع الحكومية. ولتحقيق ذلك جرى حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات كل محور وتحديد مستوى التقدير وفق مقياس ليكرت الخماسي، بما يسهم في تفسير اتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة، ويدعم تحليل النتائج في ضوء أهداف الدراسة وفرضيتها.

❖ جدول رقم (4-4): معيار تفسير المتوسطات الحسابية وفق مقياس ليكرت الخماسي.

م	المتوسط الحسابي	مستوى التقدير
1	من 1.00 إلى أقل من 1.80	منخفض جداً
2	من 1.80 إلى أقل من 2.60	منخفض
3	من 2.60 إلى أقل من 3.40	متوسط
4	من 3.40 إلى أقل من 4.20	مرتفع
5	من 4.20 إلى 5.00	مرتفع جداً

المصدر: إعداد الباحث

وقد تم تحديد مستويات التقدير وفق أسلوب طول الفئة، وذلك من خلال قسمة مدى المقياس (1-5) على عدد مستويات المقياس (5) ليكون طول الفئة (0.80) ومن ثم جرى توزيع مستويات التقدير على الفئات الخمس كما هو موضح في الجدول أعلاه.

المحور الثاني: مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي ومتابعتها

يهدف هذا المحور إلى التعرف على مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في المشاريع الحكومية، وقياس مدى وضوح آليات متابعتها والتحقق من الالتزام بها، وذلك من خلال استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المحور.

ولتحقيق ذلك جرى حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة، بالإضافة إلى المتوسط الحسابي العام للمحور، بهدف تحديد مستوى التقدير وتحليل اتجاهات أفراد العينة نحو واقع تطبيق متطلبات المحتوى المحلي ومتابعتها.

❖ جدول رقم (4-5): المتوسطات الحسابية لمستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي ومتابعتها.

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقدير
1	يتم تطبيق متطلبات المحتوى المحلي بشكل فعال خلال التنفيذ	4.06	0.83	مرتفع
2	توجد آلية واضحة لمتابعة الالتزام بمتطلبات المحتوى المحلي اثناء التنفيذ	4.08	0.92	مرتفع
3	يتم توثيق نتائج المحتوى المحلي خلال مراحل تنفيذ المشروع	4.04	1.01	مرتفع
4	يتم التعامل مع حالات عدم الالتزام بمتطلبات المحتوى المحلي بشكل مناسب	3.83	1.04	مرتفع
5	يتم الالتزام بمتطلبات القائمة الإلزامية خلال تنفيذ المشروع	4.22	0.77	مرتفع جداً

6	يتم التحقق من تحقيق مستهدفات المحتوى المحلي قبل الإغلاق	4.28	0.79	مرتفع جداً
7	يتم تضمين نتائج المحتوى المحلي ضمن التقارير الختامية للمشروع	4.26	0.91	مرتفع جداً
8	يتم التحقق من الالتزام بالقائمة الإلزامية قبل إقفال العقد	4.31	0.80	مرتفع جداً
المتوسط العام للمحور		4.14	0.71	مرتفع

المصدر: إعداد الباحث

❖ تحليل جدول (4-5)

يتضح من نتائج جدول (4-5) أن المتوسط الحسابي العام لمحور مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي ومتابعتها بلغ (4.14) بانحراف معياري (0.71) وهو ما يقع ضمن مستوى (مرتفع) وفق معيار تفسير المتوسطات المعتمد، مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يرون أن متطلبات المحتوى المحلي تُطبق وتُتابع بدرجة مرتفعة في المشاريع الحكومية.

وعلى مستوى الفقرات جاءت الفقرة التحقق من الالتزام بالقائمة الإلزامية قبل إقفال العقد في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.31) وانحراف معياري (0.80) وبمستوى تقدير (مرتفع جداً)، مما يشير إلى وجود اهتمام واضح بإجراءات التحقق النهائية قبل إقفال المشروع.

كما جاءت فقرتا " يتم التحقق من تحقيق مستهدفات المحتوى المحلي قبل إغلاق المشروع " و " يتم تضمين نتائج المحتوى المحلي ضمن التقارير الختامية للمشروع " بمتوسطين حسابيين بلغا (4.28) و (4.26) على التوالي وبمستوى تقدير (مرتفع جداً) وهو ما يعكس اهتمام الجهات المعنية بتوثيق نتائج تطبيق متطلبات المحتوى المحلي والتحقق منها عند انتهاء المشروع.

في المقابل جاءت الفقرة " يتم التعامل مع حالات عدم الالتزام بمتطلبات المحتوى المحلي بشكل مناسب " في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.83) وانحراف معياري (1.04) ورغم وقوعها ضمن مستوى (مرتفع) إلا أنها سجلت أدنى متوسط حسابي وأعلى أنحراف معياري بين فقرات المحور، مما يشير إلى

أدنى متوسط حسابي أنحرف معياري بين فقرات المحور، مما يشير إلى وجود تباين نسبي في آراء أفراد العينة حول فعالية إجراءات التعامل مع حالات عدم الالتزام أثناء تنفيذ المشروع.

وبوجه عام تعكس نتائج هذا المحور ارتفاع مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي وآليات متابعتها في المشاريع الحكومية، ولا سيما فيما يتعلق التحقق والتوثيق قبل إغلاق المشروع، في حين تشير النتائج إلى وجود مجال تعزيز آليات التعامل مع حالات عدم الالتزام أثناء تنفيذ العقد، بما يسهم في رفع كفاءة تطبيق متطلبات المحتوى المحلي وتحقيق أهدافها بصورة أكثر فاعلية.

المحور الثالث: التحديات والآثار المصاحبة لتطبيق متطلبات المحتوى المحلي

يهدف هذا المحور إلى التعريف على أبرز التحديات والآثار المصاحبة لتطبيق متطلبات المحتوى المحلي في المشاريع الحكومية، وقياس تصورات أفراد عينة الدراسة تجاه الآثار الإيجابية والتحديات المرتبطة بتطبيق هذه المتطلبات ولتحقيق ذلك جرى حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور، إضافة إلى المتوسط الحسابي العام بهدف تحديد مستوى التقدير وتحليل اتجاهات أفراد العينة نحو هذا المحور.

❖ جدول رقم (4-6): المتوسطات الحسابية لمستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي ومتابعتها.

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقدير
1	يسهم تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في زيادة توظيف الكوادر الوطنية	4.30	0.82	مرتفع جداً
2	أثرت محدودية بعض الموردين أو المنتجات المحلية على مرونة تنفيذ المشروع	4.20	0.90	مرتفع جداً
3	أدى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي إلى تقليل الخيارات المتاحة للموردين أو مقدمي الخدمات في بعض الأعمال	4.00	0.89	مرتفع
4	واجه المشروع تحديات في تحقيق مستهدفات المحتوى المحلي ذو التأثير على التنفيذ	4.07	0.82	مرتفع

مرتفع جداً	0.82	4.24	يسهم تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في تطوير مهارات الكوادر الوطنية	5
مرتفع	1.22	3.70	أدى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي إلى زيادة الأعباء الإدارية المرتبطة بإدارة المشروع	6
مرتفع	1.02	3.89	يسهم تطبيق المحتوى المحلي في تقليل مدة توريد المواد والخدمات	7
مرتفع	0.67	4.06	المتوسط العام للمحور	

المصدر :إعداد الباحث

❖ تحليل جدول (4-6)

يتضح من نتائج جدول (4-6) أن المتوسط الحسابي العام لمحور التحديات والآثار المصاحبة لتطبيق متطلبات المحتوى المحلي بلغ (4.06) بانحراف معياري (0.67) وهو ما يقع ضمن مستوى مرتفع وفق معيار تفسير المتوسطات المعتمد، مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يرون أن تطبيق متطلبات المحتوى المحلي يرتبط بآثار وتحديات تظهر بدرجة مرتفعة في المشاريع الحكومية.

وعلى مستوى الفقرات جاءت فقرة " ساهم تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في زيادة توظيف الكوادر الوطنية في المشاريع "المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.30) وانحراف معياري (0.82) وبمستوى تقدير (مرتفع جداً) تلتها الفقرة " ساهم تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في تطوير مهارات وقدرات الكوادر الوطنية" بمتوسط حسابي بلغ (4.24) ثم الفقرة "أثرت محدودية بعض الموردين أو المنتجات المحلية على مرونة تنفيذ المشروع" بمتوسط حسابي بلغ (4.20) وجميعها جاءت بمستوى تقدير 0 مرتفع جداً) مما يشير إلى ارتفاع مستوى اتفاق أفراد العينة على هذه الجوانب.

وفي المقابل، جاءت الفقرة " أدى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي إلى زيادة الأعباء الإدارية المرتبطة بإدارة المشروع" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.70) وانحراف معياري (1.22) ورغم وقوعها ضمن مستوى (مرتفع) إلا أنها سجلت أدنى متوسط حسابي وأعلى انحراف معياري بين فقرات المحور،

مما يشير إلى وجود تباين في آراء أفراد العينة حول الأعباء الإدارية المصاحبة لتطبيق متطلبات المحتوى المحلي.

كما أظهرت النتائج أن الفقرة " ساهم المحتوى المحلي في المشاريع الحكومية بتقليل مدة توريد المواد والخدمات" جاءت بمتوسط حسابي بلغ (3.89) وهو أدنى من معظم الفقرات ذات الآثار الإيجابية، مما يشر إلى تباين نسبي في استجابات أفراد العينة حول أثر تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في تقليل مدة توريد المواد والخدمات.

بوجه عام تعكس نتائج هذا المحور أن أفراد عينة الدراسة ينظرون بإيجابية إلى الآثار المرتبطة بتطبيق متطلبات المحتوى المحلي، ولا سيما في دعم التوظيف الوطني وتنمية القدرات البشرية مع الإقرار بوجود بعض التحديات المرتبطة بمرونة تنفيذ المشروع، والأعباء الإدارية، ومدة التوريد ورغم ذلك فقد جاء التقييم العام للمحور بمستوى (مرتفع) بما يعكس تقيماً عاماً إيجابياً لتطبيق متطلبات المحتوى المحلي وآثاره في المشاريع الحكومية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

المحور الرابع: أثر تطبيق متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع الحكومية.

يهدف هذا المحور إلى قياس أثر تطبيق متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع الحكومية من وجهة نظر أفراد العينة الدراسية، وذلك من خلال التعرف على مدى انعكاس تطبيق هذه المتطلبات على أداء المشاريع، وما يرتبط بذلك من مؤشرات تتعلق بكفاءة التنفيذ وجودة المخرجات وإدارة المخاطر وتعزيز الأثر الاقتصادي للمشاريع الحكومية.

لتحقيق ذلك جرى حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور، إضافة إلى المتوسط الحسابي العام، بهدف تحديد مستوى التقدير وتحليل اتجاهات أفراد العينة نحو هذا المحور.

❖ جدول رقم (4-7): المتوسطات الحسابية لأثر تطبيق متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع الحكومية.

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقدير
1	أرى أن تطبيق متطلبات المحتوى المحلي حقق أثراً إيجابياً على أداء المشاريع الحكومية بشكل عام	4.07	0.95	مرتفع
2	ساهم تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في تقليل المخاطر المرتبطة بالمصادر وسلاسل التوريد.	4.11	0.88	مرتفع
3	ساهم تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في رفع كفاءة الإنفاق بالمشروع.	4.06	0.96	مرتفع
4	ساهم تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في تحسين جودة مخرجات المشروع	4.04	0.95	مرتفع
	المتوسط العام للمحور	4.07	0.78	مرتفع

المصدر: إعداد الباحث

❖ تحليل جدول (4-7)

يتضح من نتائج جدول (4-7) أن المتوسط الحسابي العام لمحور أثر تطبيق متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع الحكومية بلغ (4.07) بانحراف معياري (0.78) وهو ما يقع ضمن مستوى (مرتفع) وفق معيار تفسير المتوسطات المعتمد مما يدل، على أن أفراد عينة الدراسة يرون أن لتطبيق متطلبات المحتوى المحلي أثراً إيجابياً في أداء المشاريع الحكومية.

وعلى مستوى الفقرات جاء الفقرة "ساهم تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في تقليل المخاطر المرتبطة بالتوريد وسلاسل الإمداد" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.11) وانحراف معياري (0.88)

وبمستوى تقدير (مرتفع) تلتها الفقرة" أرى أن تطبيق متطلبات المحتوى المحلي حقق أثراً إيجابياً على أداء المشاريع الحكومية بشكل عام" بمتوسط حسابي بلغ (4.07) ثم الفقرة " ساهم تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في رفع كفاءة الإنفاق بالمشروع" بمتوسط حسابي بلغ (4.06) وجميعها جاء بمستوى تقدير (مرتفع) مما يشير إلى تقارب استجابات أفراد العينة بشأن الآثار الإيجابية لتطبيق متطلبات المحتوى المحلي.

في المقابل جاءت الفقرة " ساهم تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في تحسين جودة مخرجات المشروع" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (4.04) وانحراف معياري (0.95) إلا أنها بقيت ضمن مستوى مرتفع وهو ما يعكس استمرار النظرة الإيجابية لأفراد العينة تجاه أثر تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في مختلف جوانب أداء المشاريع الحكومية.

بوجه عام تعكس نتائج هذا المحور وجود مستوى مرتفع من الاتفاق بين أفراد عينة الدراسة حول الأثر الإيجابي لتطبيق متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع الحكومية، حيث تقاربت المتوسطات لجميع الفقرات، مما يشير إلى اتساق تقييم أفراد العينة لمختلف الأبعاد التي تناولها المحور، والمتمثلة في الأداء العام، وإدارة المخاطر، وكفاءة الإنفاق، وجودة المخرجات.

ثالثاً: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة

تم التحقق من صدق وثبات الدراسة للتأكد من مدى صلاحيتها لقياس متغيرات الدراسة وتحقيق أهدافها. وقد جرى التحقق من صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الذي ينتمي إليه، كما جرى قياس ثبات الأداة باستخدام معامل ألفا كرونباخ وبيّن جدول رقم (4-8) نتائج اختبارات الصدق والثبات لمحاور الدراسة.

❖ جدول رقم (4-8): نتائج اختبار صدق الاتساق الداخلي وثبات أداة الدراسة.

م	المحور	عدد الفقرات	مدى معاملات الاتساق الداخلي	معامل ألفا كرونباخ
1	المحور الثاني: مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي ومتابعتها	8	0.817-0.564	0.919
2	المحور الثالث: التحديات والآثار المصاحبة لتطبيق متطلبات المحتوى المحلي	7	0.837-0.598	0.828
3	المحور الرابع: أثر تطبيق متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع الحكومية	4	0.88-0.71	0.850
	الأداة ككل	19	-	0.929

المصدر: إعداد الباحث

❖ تحليل جدول (4-8)

تشير نتائج جدول (4-8) إلى تمتع أداة الدراسة بدرجة جيدة من صدق الاتساق الداخلي إذ تراوحت معاملات ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية المصححة لمحاورها بين (0.354) و(0.837) وجميعها دالة إحصائياً (0.01) كما تجاوزت الحد المقبول إحصائياً (0.30) مما يؤكد وجود اتساق داخلي بين فقرات كل محور، وصلاحيته لقياس المفهوم الذي وُضعت لقياسه.

كما أظهرت نتائج معامل ألفا كرونباخ أن جميع محاور الدراسة إضافة إلى الأداة ككل، حققت معاملات ثبات مرتفعة تجاوزت الحد الأدنى المقبول إحصائياً (0.70) حيث تراوحت معاملات الثبات بين (0.828) و (0.919) في حين بلغ معامل الثبات ككل (0.929) وهو ما يدل على تمتع أداة الدراسة بدرجة عالية من الثبات، ويعزز من إمكانية الاعتماد على نتائجها في جمع البيانات واختبار فرضية الدراسة وتحقيق أهدافها.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

مقدمة

يتناول هذا الفصل عرضاً لإبراز النتائج التي توصلت إليها الدراسة في ضوء تحليل البيانات الميدانية واختبار الفرضية الرئيسية وذلك بما يحقق أهداف الدراسة ويجب عن تساؤلاتها. كما يتضمن الفصل مجموعة من التوصيات المستندة إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، بهدف الإسهام في تطوير تطبيق متطلبات المحتوى المحلي وتعزيز أثرها في تحسين أداء المشاريع الحكومية بالمملكة العربية السعودية.

أولاً: نتائج الدراسة

في ضوء تحليل البيانات الميدانية واختبار الفرضية الرئيسية توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي ومتابعتها في المشاريع الحكومية جاء بمستوى مرتفع بمتوسط حسابي بلغ (4.14) مما يعكس ارتفاع مستوى الالتزام بتطبيق هذه المتطلبات وآليات متابعتها في المشاريع الحكومية.

2- بينت النتائج ارتفاع مستوى الالتزام بإجراءات التحقق والتوثيق المرتبطة بتطبيق متطلبات المحتوى المحلي في حين جاءت إجراءات التعامل مع حالات عدم الالتزام أثناء التنفيذ في المرتبة الأخيرة ضمن فقرات المحور الثاني مما يشير إلى الحاجة إلى تعزيز آليات المعالجة خلال مراحل تنفيذ المشروع.

3- أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى التحديات والآثار المصاحبة لتطبيق متطلبات المحتوى المحلي جاء بمستوى مرتفع بمتوسط حسابي بلغ (4.06) حيث برزت الآثار الإيجابية في دعم توظيف الكوادر الوطنية وتنمية مهاراتها إلى جانب وجود تحديات مرتبطة بمرونة التنفيذ والأعباء الإدارية ومدة توريد المواد والخدمات؟

4- بينت النتائج أن مستوى أثر تطبيق متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع الحكومية جاء بمستوى مرتفع بمتوسط حسابي بلغ (4.07) مما يعكس وجود تقييم إيجابي من أفراد عينة الدراسة تجاه أثر تطبيق هذه المتطلبات على أداء المشاريع الحكومية.

5- أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي وأداء المشاريع الحكومية حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون ($r = 0.547$) عند مستوى دلالة (0).

6- أوضحت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع الحكومية حيث بلغت قيمة معامل التحديد

($R^2=0.299$) بما يعني أن مستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي يفسر ما نسبته (29.9%) من التباين في أداء المشاريع الحكومية.

7- بينت نتائج الدراسة قبول الفرضية الرئيسية، والتي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمستوى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع الحكومية في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ثانياً: التوصيات

- 1- استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة توصي بما يأتي:
- 2- تعزيز آليات متابعة ومعالجة حالات عدم الالتزام بمتطلبات المحتوى أثناء تنفيذ المشاريع الحكومية، وعدم الاقتصار على إجراءات التحقق قبل إغلاق المشروع.
- 3- مراجعة الإجراءات الإدارية المرتبطة بتطبيق متطلبات المحتوى المحلي والعمل على تبسيطها بما يسهم في الحد من الأعباء الإدارية ورفع كفاءة التنفيذ.
- 4- الاستمرار في دعن تأهيل الموردين والمنتجات الوطنية لتعزيز قدرة السوق المحلي على تلبية احتياجات المشاريع الحكومية وزيادة مرونة سلاسل الامداد.
- 5- تعزيز برامج تنمية وتأهيل الكوادر الوطنية المرتبطة بتنفيذ المشاريع الحكومية بما يدعم تحقيق مستهدفات المحتوى المحلي ويرفع كفاءة تنفيذ المشاريع.
- 6- تطوير مؤشرات أداء دورية لقياس أثر تطبيق متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع الحكومية، بما يساعد الجهات الحكومية على متابعة مستوى التطبيق واتخاذ القرارات المبنية على البيانات.
- 7- تعزيز التكامل والتنسيق بين الجهات الحكومية والاستشاريين والمقاولين والموردين لضمان التطبيق الفاعل لمتطلبات المحتوى المحلي وتحقيق مستهدفاته التنموية والاقتصادية

المراجع

المراجع العربية

المملكة العربية السعودية .(2016) .رؤية المملكة العربية السعودية 2030 .الرياض، المملكة العربية السعودية.

وزارة المالية .(2024) .نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ولائحته التنفيذية (النسخة الرابعة). الرياض، المملكة العربية السعودية.

هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية .(2023) .دليل آليات المحتوى المحلي في المنافسات والمشتريات الحكومية .الرياض، المملكة العربية السعودية.

هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية .(2023) .دليل نموذج قياس نسبة المحتوى المحلي (خط الأساس) .الرياض، المملكة العربية السعودية.

هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية .(2024) .القائمة الإلزامية للمنتجات الوطنية .الرياض، المملكة العربية السعودية.

هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية .(2023) .الدليل الوطني لإدارة المشاريع .(EXPRO) الرياض، المملكة العربية السعودي

المراجع الأجنبية

Aramco. (2026, February 11). Aramco achieves 70% of the local content target through flagship iktva program.

Korinek, J., & Ramdoo, I. (2017). Local content policies in mineral-exporting countries. OECD Trade Policy Papers, No. 209. OECD Publishing.

Laryea, S., & Watermeyer, R. (2024). Using construction procurement strategy to achieve socioeconomic development objectives. Heliyon, 10(13), e33537.

Lin, S.-H., & Weng, Y. (2020). Can strengthening the local content requirements meet a government's need to raise industrial productivity and production? Journal of Applied Economics, 23(1), 316–328.

Nwankwo, E., & Iyeke, S. (2022). Analysing the impact of oil and gas local content laws on engineering development and the GDP of Nigeria. Energy Policy, 163, 112841.

Ramdoo, I. (2016). Local content, trade and investment: Is there policy space left for linkages development in resource-rich countries? ECDPM Discussion Paper No. 205. European Centre for Development Policy Management.

Tordo, S., Warner, M., Manzano, O., & Anouti, Y. (2013). Local content policies in the oil and gas sector. World Bank.

الملاحق

الاستبانة

أثر متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع الحكومية

يأتي هذا الاستبانة ضمن دراسة بعنوان "أثر متطلبات المحتوى المحلي على أداء المشاريع الحكومية في المملكة العربية السعودية"، ويهدف إلى استقصاء آراء المختصين حول أثر تطبيق متطلبات المحتوى المحلي والتحديات المرتبطة بها. وتُعامل جمع البيانات بسرية تامة وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط

البيانات العامة

حدد دائرة واحدة فقط

☐

موظف جهة حكومي

☐

موظف مكتب استشاري

☐

موظف شركة تنفيذ

☐

مورد

☐

أخرى

☐

طبيعة المشاركة في المشروع

حدد دائرة واحدة فقط

☐

مالك المشروع

☐

استشاري

☐

مقاول رئيسي

☐

مورد

المسمى الوظيفي

حدد دائرة واحدة فقط

مدير مشروع

مدير عقود

مدير مشتريات

مدير محتوى محلي

استشاري

موظف

المشاريع

عدد المشاريع التي شاركت فيها وتطبق متطلبات المحتوى المحلي؟

حدد دائرة واحدة فقط

أقل من 3 مشاريع

من 3 إلى 5 مشاريع

أكثر من 5 مشاريع

حدد دائرة واحدة فقط

أوافق بشدة

☐

أوافق

☐

لحد ما

☐

لا أوافق

☐

4- توجد آلية واضحة لمتابعة الالتزام بمتطلبات المحتوى المحلي أثناء التنفيذ.

حدد دائرة واحدة فقط

أوافق بشدة

☐

أوافق

☐

لحد ما

☐

لا أوافق

☐

5- يتم التعامل مع حالات عدم الالتزام بمتطلبات المحتوى المحلي بشكل مناسب

حدد دائرة واحدة فقط

أوافق بشدة

☐

أوافق

☐

لحد ما

☐

لا أوافق

☐

6- يتم توثيق نتائج المحتوى المحلي خلال مراحل تنفيذ المشروع

حدد دائرة واحدة فقط

☐

أوافق بشدة

☐

أوافق

☐

لحد ما

☐

لا أوافق

7- يتم الالتزام بمتطلبات القائمة الإلزامية خلال تنفيذ المشروع

حدد دائرة واحدة فقط

☐

أوافق بشدة

☐

أوافق

☐

لحد ما

☐

لا أوافق

تطبيق متطلبات المحتوى المحلي عند إغلاق المشروع

8- يتم التحقق من تحقيق مستهدفات المحتوى المحلي قبل إغلاق المشروع

حدد دائرة واحدة فقط

أوافق بشدة

☐

أوافق

☐

لحد ما

☐

لا أوافق

☐

9- يتم التحقق من الالتزام بالقائمة الإلزامية قبل إقفال العقد

حدد دائرة واحدة فقط

أوافق بشدة

☐

أوافق

☐

لحد ما

☐

لا أوافق

☐

10- يتم تضمين نتائج المحتوى المحلي ضمن التقارير الختامية للمشروع

حدد دائرة واحدة فقط

أوافق بشدة

☐

أوافق

☐

لحد ما

☐

لا أوافق

☐

11- هل سبق أن تم تطبيق غرامة نهائية مرتبطة بعدم تحقيق مستهدفات المحتوى المحلي؟

حدد دائرة واحدة فقط

☐

نعم

☐

لا

الآثار من تطبيق متطلبات المحتوى المحلي

12- ساهم تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في زيادة توظيف الكوادر الوطنية بالمشاريع الحكومية؟

حدد دائرة واحدة فقط

☐

أوافق بشدة

☐

أوافق

☐

لحد ما

☐

لا أوافق

13- أثرت محدودية بعض الموردين أو المنتجات المحلية على مرونة تنفيذ المشروع

حدد دائرة واحدة فقط

☐

أوافق بشدة

☐

أوافق

☐

لحد ما

☐

لا أوافق

14- أدى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي إلى تقليل الخيارات المتاحة للموردين أو مقدمي الخدمات في بعض الأعمال

حدد دائرة واحدة فقط

☐

أوافق بشدة

☐

أوافق

☐

لحد ما

☐

لا أوافق

15- واجه المشروع تحديات في تحقيق مستهدفات المحتوى المحلي دون التأثير على التنفيذ

حدد دائرة واحدة فقط

☐

أوافق بشدة

☐

أوافق

☐

لحد ما

☐

لا أوافق

16- أدى تطبيق متطلبات المحتوى المحلي إلى زيادة الأعباء الإدارية المرتبطة بإدارة المشروع

حدد دائرة واحدة فقط

☐

أوافق بشدة

☐

أوافق

☐

لحد ما

☐

لا أوافق

تطوير مهارات وقدرات الكوادر الوطنية

حدد دائرة واحدة فقط

☐

أوافق بشدة

☐

أوافق

☐

لحد ما

☐

لا أوافق

18- ساهم المحتوى المحلي في المشاريع الحكومية بتقليل مدة التوريد للمواد والخدمات

حدد دائرة واحدة فقط

☐

أوافق بشدة

☐

أوافق

☐

لحد ما

☐

لا أوافق

19- أرى أن تطبيق متطلبات المحتوى المحلي حقق أثراً إيجاباً على أداء المشاريع الحكومية بشكل عام

حدد دائرة واحدة فقط

☐

أوافق بشدة

☐

أوافق

☐

لحد ما

☐

لا أوافق

20- ساهم تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في تقليل المخاطر المرتبطة بالتوريد وسلاسل الإمداد

حدد دائرة واحدة فقط

☐

أوافق بشدة

☐

أوافق

☐

لحد ما

☐

لا أوافق

21- ساهم تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في رفع كفاءة الإنفاق بالمشروع

حدد دائرة واحدة فقط

☐

أوافق بشدة

☐

أوافق

☐

لحد ما

☐

لا أوافق

22- ساهم تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في تحسين جودة مخرجات المشروع

حدد دائرة واحدة فقط

☐

أوافق بشدة

☐

أوافق

☐

لحد ما

☐

لا أوافق

Abstract الملخص

This study aimed to investigate the impact of implementing local content requirements on the performance of government projects in the Kingdom of Saudi Arabia. It examined the level of implementation and monitoring of these requirements, identified the associated challenges, and assessed their impact on project performance. The study's significance lies in the strategic role of local content in supporting Saudi Vision 2030 by enhancing national economic value, developing local capabilities, and improving the efficiency of government spending.

The study employed a descriptive–analytical methodology. A questionnaire was used to collect data from 54 respondents representing government entities, engineering consultancies, contractors, and suppliers involved in government projects. Data were analyzed using SPSS statistical software through descriptive and inferential statistical methods, including means, standard deviations, Cronbach's alpha coefficient, Pearson correlation coefficient, and simple linear regression.

The results indicated that the implementation and monitoring of local content requirements were at a high level. The study also revealed positive effects on the performance of government projects, particularly in supporting national employment and workforce development, despite challenges related to administrative procedures and implementation flexibility. Furthermore, the results confirmed a statistically significant positive impact of implementing local content requirements on the performance of government projects, thus supporting the study's main hypothesis.

Based on these findings, the study recommends strengthening compliance monitoring throughout project implementation, improving procedures for handling non-compliance cases, streamlining administrative processes, supporting local suppliers and manufacturers, and enhancing coordination among stakeholders to maximize the economic and developmental benefits of local content in government projects.

Keywords: Local content, government projects, project performance, government procurement, contract management, Saudi Vision 2030.

Midocean University

College of Management

Department of Project Management

Title

The impact of applying local content requirements on the performance of government projects in the Kingdom of Saudi Arabia

Prepared by:

Badr Msalam Alshammari

Supervised by:

Dr. Al-Faisal Abdul Hamid

Dr. Fayez Jarad

Year:2026